بيت التمويل الكويتي

بيت التمويل الكويتي ش.م.

تأسس في الكويت
بتاريخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ هـ
الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧ م

تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية
١٩٨٤

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

اعضاء مجلس الإدارة	٦
كلمة رئيس مجلس الادارة	٧
الإقتصاد العالمي	١٩
الإقتصاد الكويتي	٢٥
تقرير مراقبي الحسابات	٣١
الميزانية العمومية	٣٢ - ٣٣
حساب الأرباح والخسائر وبيان التوزيع	٣٤
ايضاحات حول البيانات المالية	٣٥
فروع بيت التمويل الكويتي	٤١

اعضاء مجلس الإدارة :

احمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الإدارة

فيصل عبد المحسن الخترش
نائب رئيس مجلس الإدارة

بدر عبد المحسن المخيزيم
العضو المنتدب

الأعضاء :

عبد الجليل احمد الغربللي
خالد عبد الله الزير
علي عبد الكريم الفوزان
سمير يعقوب النفيسي
محمد علي الخضيري
محمد يوسف الرومي
هزاع جاسم الحسيان

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين .. والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الأمين .. وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

حضرات السادة المساهمين الكرام ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم أحلى ترحيب وأن أقدم لكم التقرير السنوي السابع لعام ١٩٨٤ .

حضرات المساهمين الكرام ...

كما تعلمون فانه منذ أواسط عام ١٩٨٢ ، وحتى الآن فإن الاقتصاد الكويتي يمر بمرحلة دقيقة تتسم بالركود في معظم قطاعاته حيث تضافرت أزمة سوق الأوراق المالية مع تفاعلات اقتصادية ونفسية خارجية (سنعرض لها بالتفصيل في هذا التقرير) دفعت بالإقتصاد الكويتي إلى أزمة احتد القطاع العام الحكومي مع القطاع الخاص لوضع حد لها .

ومن هذا المنطلق فقد اشترك بيت التمويل الكويتي في معظم جهود حل الأزمة حيث قام بتقدير عقارات المحالين بما يوافق أوضاع السوق وتطلب ذلك بذل جهود مكثفة أدت إلى تحديد مراكز المحالين المالية وبالتالي إجراء تسويات بينهم وبين دائنيهم .

كما اشتركت مؤسستكم في أعمال لجنة السندات المتعلقة بعقارات المحالين وتم صرف تلك السندات لمستحقيها كما قام بيت التمويل الكويتي بالشراء من عقارات المحالين في محفظة مشتركة مع الهيئة العامة للاستثمار ويقوم بيت التمويل الكويتي بادارة عقارات تلك المحفظة .

وفي مجال تنشيط الاقتصاد المحلي فقد ساهم بيت التمويل الكويتي في تحريك القطاع الانشائي بشراء المواد الإنشائية من التجار وبيعها للراغبين في البناء بأقساط وبشروط ميسرة . كما قدم بيت التمويل الكويتي دراسة مفصلة إلى المجلس الأعلى للاسكان للإسهام في حل مشكلة الاسكان وقد وافق المجلس عليها وأحالها إلى الجهات المختصة .

وضمن مساعي بيت التمويل الكويتي لتوجيه الأموال نحو القطاعات الانتاجية وابتكار أنماط جديدة للاستثمار ، تم طرح محفظة عقارية لتمكين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من التملك العقاري وتتجه المؤسسة نحو تكوين محافظ استثمارية جديدة مستقبلاً في ميادين إنتاجية أخرى .

حضرات السادة المساهمين الكرام ...

إن الصعاب التي ترتبت على ركود الاقتصاد المحلي قد أثرت على مجمل أنشطة المؤسسة المالية المحلية كما هو الحال مع سائر المؤسسات الوطنية . وقد تفاوت نوع وحجم التأثير الذي تعاملنا معه بحذر وسعي حثيث نحو تفادي مضار هذا الركود فقد استمرت أنشطة التطوير في الخدمات جنباً إلى جنب مع جهود تنويع أنماط الاستثمار .

وفيما يلي نستعرض معكم أهم الانجازات التي وفقنا الله سبحانه وتعالى لتحقيقها خلال عام ١٩٨٤ :

أولاً : الخدمات المصرفية :

كثّف بيت التمويل الكويتي جهوده المنصبة قدماً في تطوير خدماته المصرفية والحرص على انجاز أعمال العملاء بمزيد من الكفاءة والفعالية وتطوير أساليب واجراءات العمل وقد تمّ توفير الخدمة الآلية لحفظ وإدارة الحسابات عبر الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في جميع فروع بيت التمويل الكويتي ما عدا فرع فيلكا .

المقر الجديد لفرع الجهراء

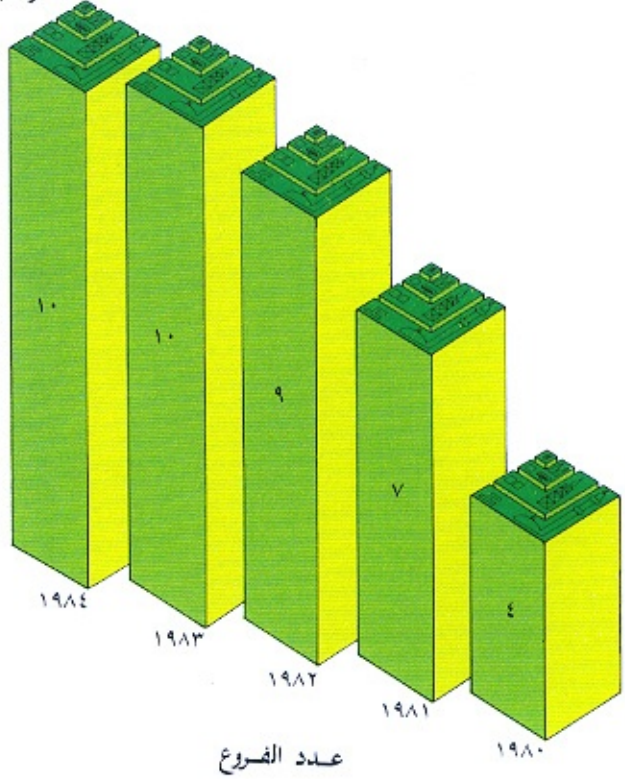

عـدد الفـروع

شبكة الفروع :

تمّ افتتاح المقر الجديد لفرع الجهراء بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢ بنظام الكمبيوتر (الاتصال المباشر) وجرى العمل على تطبيق السحب بين الفروع والمركز الرئيسي والعكس على الحسابات الجارية والتوفير ، وجاري العمل على تطبيق نظام السحب بين الفروع بعضها البعض ، وقد تم تطبيق ذلك في مجمع الوزارات . وبلغ عدد الفروع حتى نهاية عام ١٩٨٤م عشرة فروع ، آملين بفتح المزيد منها حتى تعمّ خدمة بيت التمويل الكويتي كافة أنحاء الكويت .

CASHIER 2
٢
٣
٤
٥

مكتب متداولي القطع :

على الرغم من التقلبات غير المتوقعة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى ، واقتصار بيت التمويل الكويتي على التعامل بالأسعار الفورية فقط ، فقد أمكن تحقيق نتائج جيدة .

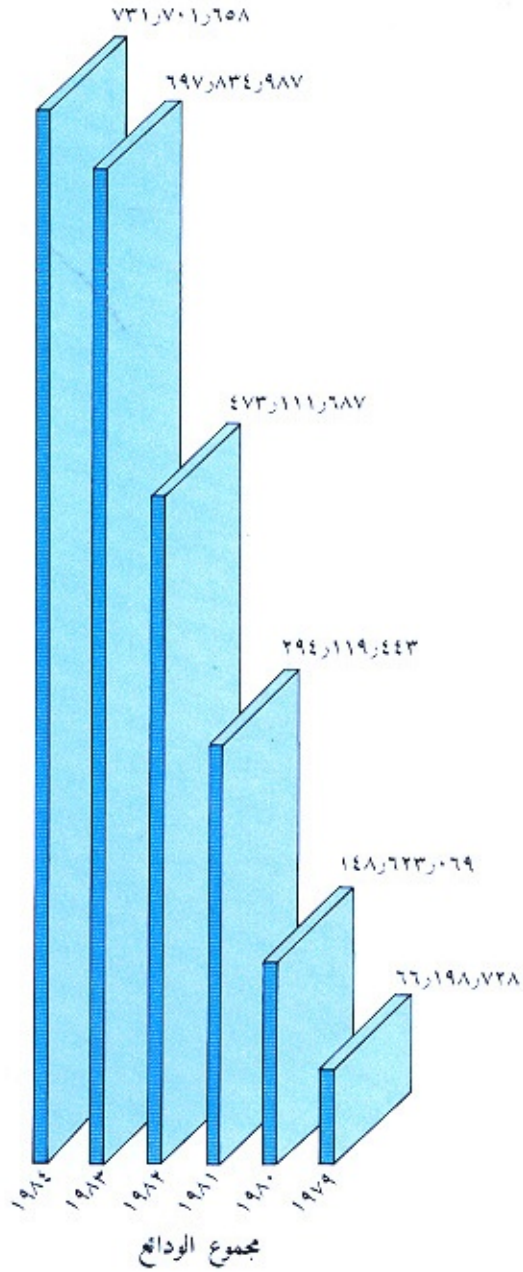

مجموع الودائع

الودائع الاستثمارية :

ما زال قرار وقف قبول الودائع الاستثمارية ساري المفعول وتركزت ايداعات المودعين في حسابات التوفير الاستثماري والحسابات الجارية وبلغ عدد حسابات التوفير حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ ، ١٣٦٫٦٢٥ حساباً برصيد قدره ٣٨٣٫١١٧٫٨٦٧ د.ك مقابل ١٠٩٫٣٧٤ حساب برصيد قدره ٣٣٢٫٧٥٠٫٦٤٠ د.ك عن عام ١٩٨٣ بزيادة قدرها ٥٠٫٣٦٧٫٢٢٧ د.ك بنسبة ١٥٪ وبلغ عدد الحسابات الجارية ١٤٫١٠٥ حساباً برصيد ٦٩٫١٣٠٫٩٥٣ د.ك حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ مقابل عدد ١٠٫٨٦٢ حساباً برصيد ٧٩٫٦٤٨٫٥٨٦ د.ك في عام ١٩٨٣ .

وتم استحداث حسابات الودائع المقيدة والمخصصة للاستثمار العقاري والخاصة بالمحفظة الاستثمارية رقم (١) وبدأ الاكتتاب بها اعتباراً من ١٩٨٤/١٠/١٧ ، وتشمل المحفظة (٢١) عقاراً قيمتها ٩٫٧٥٧٫٨٠٠ د.ك .

العمليات الائتمانية :

تمكن بيت التمويل الكويتي بفضل الله بالرغم من استمرار الركود في الاقتصاد المحلي بجميع قطاعاته واستمرار التراجع في النشاط الاقتصادي والتجاري هذا العام ، من تحقيق أعمال جيدة في نشاط الاعتمادات المستندية واعتمادات المرابحة بهدف استيراد مختلف البضائع لا سيما الضروري منها واحتلت المواد الغذائية المرتبة الأولى تليها الأقمشة والملبوسات ثم المواد الانشائية .

ثانياً : النشاط التجاري :

لقد بذلت جهود مكثفة لتطوير وتصعيد النشاط التجاري والعمل على توفير السلع الاستهلاكية الضرورية بأسعار مناسبة لمكافحة الغلاء والاحتكار بافتتاح سوق الصفوة المركزي للبيع بالجملة بفرعيه في الفروانية والشرق ، وبالرغم من استمرارية الظروف الاقتصادية غير المواتية في السوق المحلية فقد استطاع بيت التمويل الكويتي تحقيق نمو في حجم الاستثمارات التجارية . ولقد بلغ اجمالي المبيعات حوالي ١٧٫٧ مليون دينار كويتي

يقوم بيت التمويل الكويتي ببيع السيارات نقدا وبالتقسيط

بزيادة ٥ر١٣٪ عن العام الماضي . وقد تم الاتفاق بين بيت التمويل الكويتي وبعض وكلاء السيارات المحليين على تزويد بيت التمويل الكويتي بما يحتاجه من سيارات تلبية لرغبة عملائه وتأمينها لهم . هذا بالإضافة الى بيع جميع المواد الإنشائية نقداً وبالتقسيط وذلك بالتعاون مع بعض الشركات المحلية .

ثالثاً : الاستثمار والنشاط العقاري :

قامت إدارة المشاريع العقارية بالتركيز على الانتهاء من تنفيذ عدد (٢٧) عمارة استثمارية في مختلف أنحاء البلاد بلغت تكلفتها ٩ر٧ مليون دينار كويتي .

وحرصاً على توفير دخل ثابت ومعقول فان لدى بيت التمويل الكويتي حالياً عدداً كبيراً من العمارات في مختلف مناطق الكويت تقوم الإدارة بادارتها وصيانتها وتأجيرها بأسعار مناسبة .

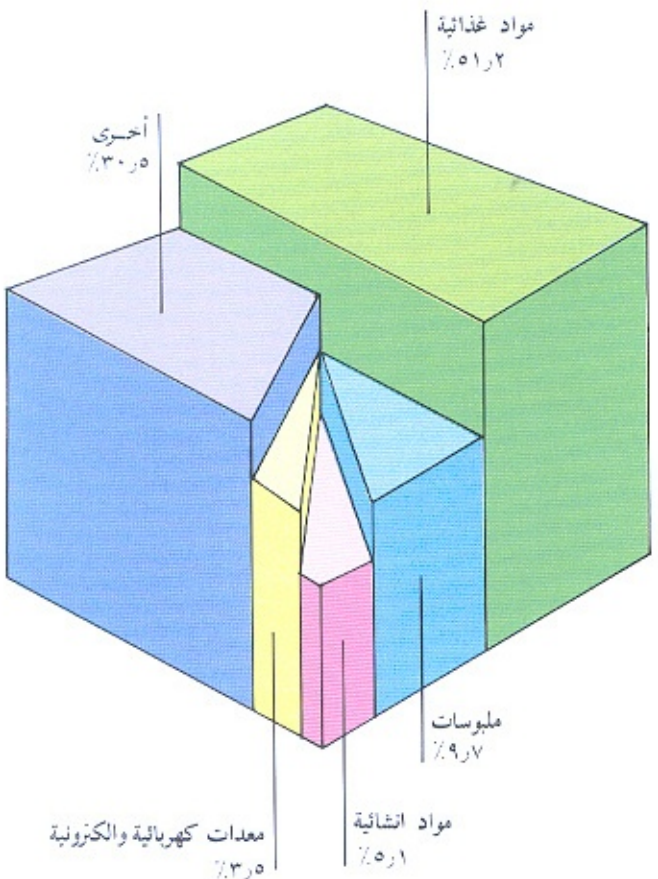

عمليات ادارة الاعتمادات – التوزيع السلعي لعام ١٩٨٤

مشروع المثنى :

قطع شوطاً كبيراً في التنفيذ حيث انتهت غالبية الأعمال ويتوقع انجاز المشروع في النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، وبلغ تكاليف الأعمال المنجزة حتى نهاية ١٩٨٤ ٢٤ر٦ مليون دينار . وسيكون في المشروع فرع لبيت التمويل الكويتي .

المقر الرئيسي لبيت التمويل الكويتي :

تم الانتهاء من تنفيذ الأعمال الخرسانية ويتوقع انجاز المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ . وبلغت قيمة الأعمال المنجزة حتى نهاية عام ١٩٨٤ مبلغ ٤ر٧ مليون دينار .

وتم الاتفاق مع الشركة البحرينية الاسلامية للاستثمار على بناء مجمع استثماري سكني في المنطقة الدبلوماسية في البحرين . وقد تم الانتهاء من التصميم وستتم ترسية المشروع للتنفيذ في عام ١٩٨٥ بإذن الله وتقدر تكلفة هذا المشروع بحدود ٧ مليون دينار كويتي .

كما قامت إدارة المشاريع العقارية بالدخول هذا العام في مجال جديد هو إدارة وتمويل مشاريع للغير ، حيث تقوم حالياً بتنفيذ مشروع مخازن ومعارض في منطقة الفروانية لاحدى المؤسسات الكويتية بقيمة ١ر٢٦١ر٥١٣ دينار كويتي .

رابعاً : الاستثمارات الدولية :

تنفيذاً لتنويع مصادر الدخل وتقليلاً للمخاطر فقد امتدت الأنشطة والاستثمارات وتنوعت لتشمل دولاً إسلامية أخرى ، خدمة لشعوب هذه الدول وتعزيزاً للتعاون الاستثماري مع المؤسسات المالية الإسلامية .

وبالإضافة إلى هذا ، فقد اتجهت مؤسستكم نحو السوق الخارجي وذلك بهدف تنويع مجال الاستثمار في وقت يمر فيه الاقتصاد المحلي بفترة ركود صعبة .

هذا وقد بلغت جملة إستثماراتنا الخارجية بنهاية عام ١٩٨٤ مبلغ ١١٢ مليون دينار .

خامساً : المساهمات والمشاركات :

بالإضافة إلى المساهمات والمشاركات في البنوك والمؤسسات الإسلامية القائمة فقد تم السعي والشروع وبذل جهود مكثفة من أجل ايجاد فرص استثمارية محلية وخارجية انطلاقاً من مبدأ تنويع قنوات الاستثمار وتدعيماً للمؤسسات المالية الإسلامية ولإنشاء المزيد منها فقد قام بيت التمويل الكويتي بدراسة مشروعات إنشاء مؤسسات مالية إسلامية منها على سبيل المثال :

بيت التمويل الكويتي التركي – برأسمال قدره ١٢ مليون دولار تقريباً بنسبة ٦٠٪ الى ٧٠٪ هيئات خليجية إسلامية والباقي هيئات تركية بنسبة من ٣٠٪ الى ٤٠٪ .

كما أن المباحثات مع بنك الكويت المركزي جارية لتأسيس المصرف الاسلامي العالمي . برأس مال قدره (٥٠٠) مليون دولار أمريكي يتوقع أن يكون مقره في الكويت .

المحفظة الاستثمارية ١٩٨٤

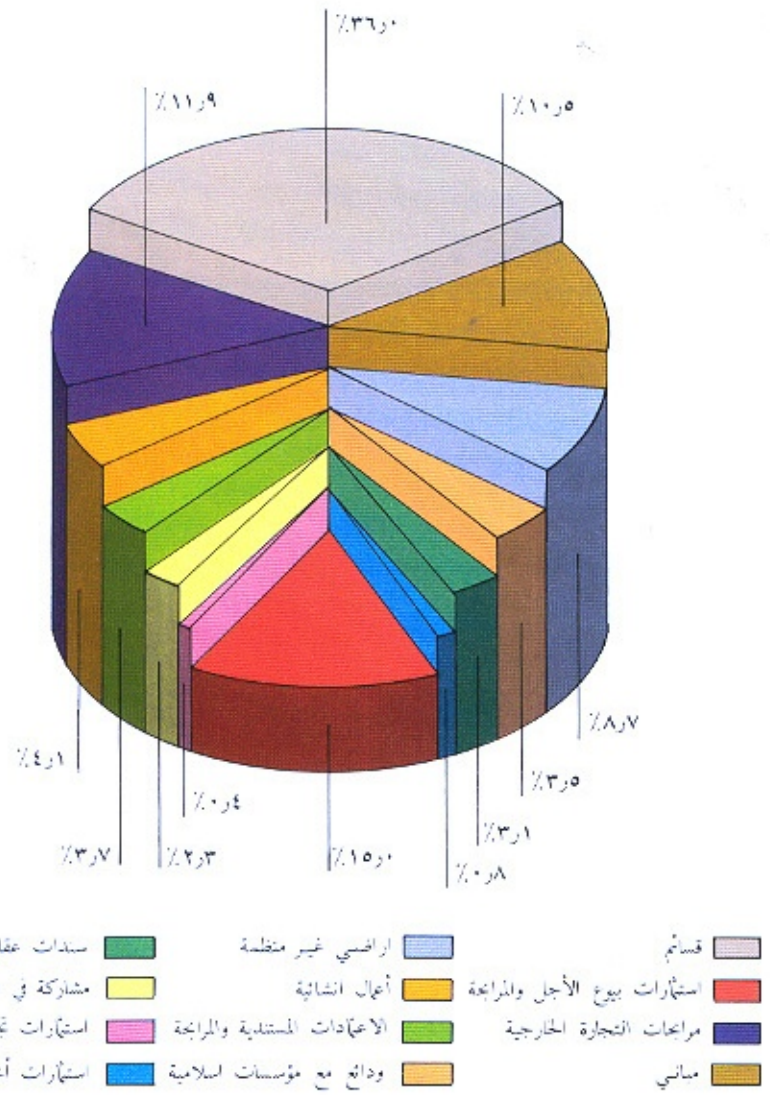

احدى الدورات التدريبية التي يقيمها بيت التمويل الكويتي لرفع مستوى اداء العاملين .

سادساً : خدمات ونشاطات أخرى :

واصل بيت التمويل الكويتي مساهماته في المجالات الأخرى من اجتماعية واعلامية وغيرها وأهمها :

١ – مؤتمر الزكاة الأول والذي عقد خلال شهر رمضان المبارك عام ١٤٠٤ هـ .

٢ – اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والذي عقد في الكويت خلال شهر شوال عام ١٤٠٤ هـ .

٣ – شارك بيت التمويل الكويتي في عدد من الندوات والمؤتمرات في داخل البلاد وخارجها ، كما قام بالكثير من المحاضرات والمقابلات الصحفية والتلفزيونية ونشر العديد من المقالات بهدف توطيد دعائم وأسس المؤسسات المالية الإسلامية والنهوض باقتصاديات البلاد الإسلامية ولزيادة الوعي بالاقتصاد الإسلامي لدى الموظفين وتعميق ثقافتهم للأحكام الإسلامية ، كما أصدر كتاب ، مجموعة الكتيبات والعقود الخاصة – بيت التمويل الكويتي ، باللغتين العربية والانجليزية خدمة للعملاء ، وهناك كتب أخرى تحت الطبع ، ولستمر بيت التمويل الكويتي في اصداره مجلة النور والتي أكملت عامها الأول بنجاح فاق كل التوقعات .

٤ – واصلت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية اجتماعاتها الدورية بهدف الافتاء في المعاملات المالية المطروحة عليها والرد على فتاوي العملاء والعاملين .

٥ – واصل صندوق الزكاة والخيرات في بيت التمويل الكويتي جهوده في تجميع أموال الزكاة والتبرعات وتوزيعها في أوجهها المشروعة داخل الكويت والبلاد الإسلامية .

٦ – كما استمر بيت التمويل الكويتي في منح القروض الحسنة حسب قرار اللجنة المكلفة بذلك بموجب الأولويات المحددة والشروط المطلوبة . هذا وبلغت القروض الحسنة التي أعطاها بيت التمويل الكويتي لطالبيها ، والصدقات التي وزعها على مستحقيها ، وأموال الزكاة التي أنفقها في مصارفها الشرعية منذ تأسيسه حتى الآن أكثر من مليوني دينار كويتي .

٧ – قام بيت التمويل الكويتي هذا العام بتقديم خدمة جديدة في الكويت وخارجها تتمثل في إنشاء جهاز الذبح الحلال للاشراف على ذبح اللحوم .

تم توفير الخدمة الآلية في فروع بيت التمويل الكويتي عبر الحاسب الآلي « الكومبيوتر »

سابعاً : التنظيم الإداري والموارد البشرية :

حرص بيت التمويل الكويتي على دعم وتعزيز جهازه الوظيفي بالكفاءات والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات وقد وصل عدد الموظفين إلى حوالي ٧٠٠ موظفاً بزيادة ٤٧ موظفاً عن العام الماضي .. كما بذلت جهود مكثفة لرفع مستوى الأداء لدى العاملين من خلال البرامج التدريبية لمختلف المستويات والتخصصات حيث تم انجاز عدد (٥١) دورة بلغ عدد المشاركين فيها (٣٣٩) موظفاً حتى نهاية العام ١٩٨٤ .

حجم الانجاز في المقر الرئيسي لبيت التمويل الكويتي

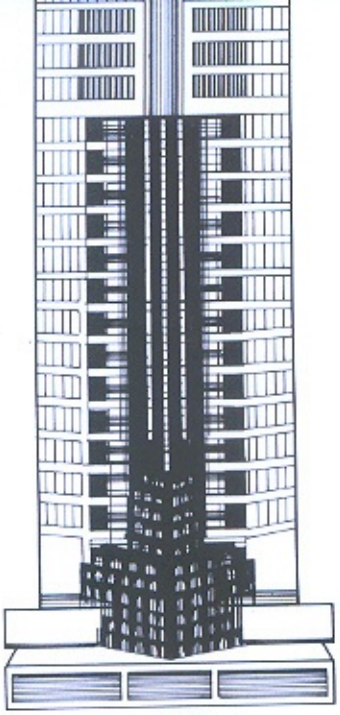

١٩٨٢

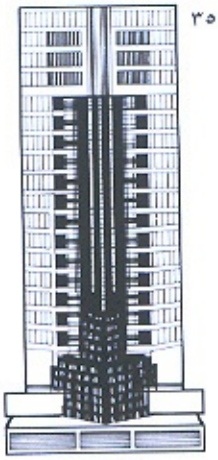

٣٥١٫١٣٤٫٠٥٨

١٩٨١

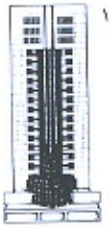

١٦٨٫٤٤٨٫٣٩٨

١٩٨٠

٧٥٫٢٦٠٫٠٧٠

١٩٧٩

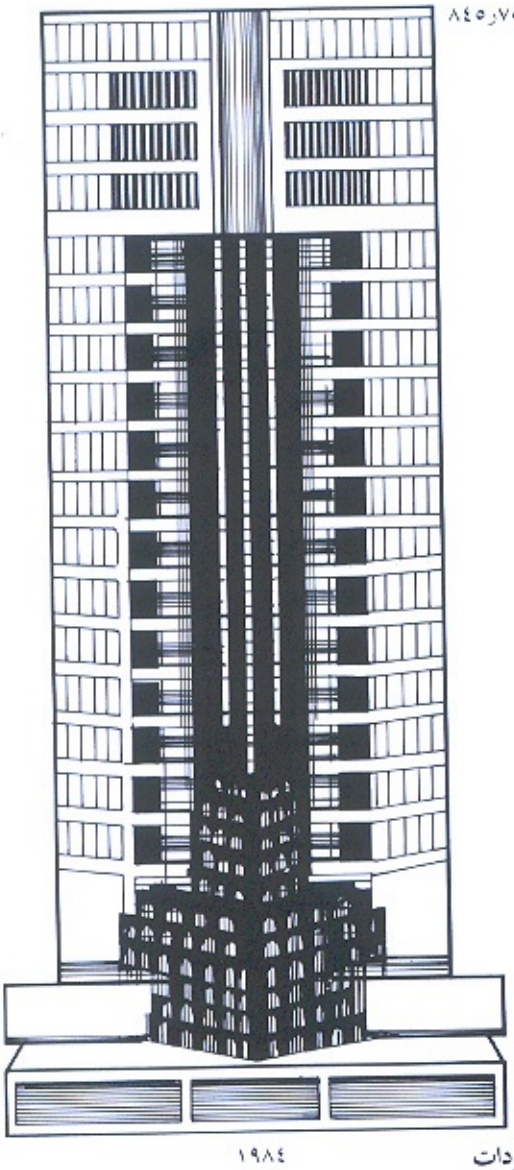

٨٤٥٫٧٥٤٫٤٣٠

١٩٨٤

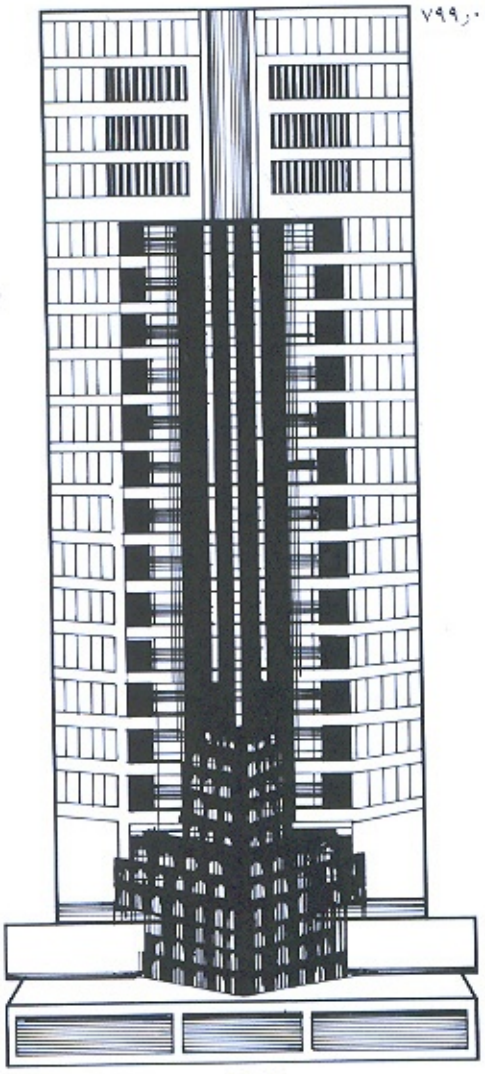

٧٩٩٫٠٤٢٫٢٥٨

١٩٨٣

النمو في الموجودات

حضرات المساهمين الكرام ...

توضح النتائج المالية بنهاية ديسمبر ١٩٨٤ أن اجمالي الميزانية العمومية قد بلغ ٨٧٢ر٦٧٢ر٥٩٤ ديناراً بزيادة نسبتها ٥ر٤٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٣ .

وبلغت جملة الموجودات ٨٤٥ر٧٥٤ر٤٣٠ دينار بالمقارنة مع ٧٩٩ر٠٤٢ر٢٥٨ دينار عام ١٩٨٣ أي بزيادة نسبتها ٥ر٨٪ .

وباستعراض جانب الأصول نجد أن استثماراتنا قد بلغت ٧٦٤ر٦ مليون دك بزيادة نسبتها ١٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٣ .

وقد كان نصيب الاستثمار الخارجي من جملة هذه الاستثمارات حوالي ١٥٪ .

وفي جانب الخصوم :

بلغت جملة الودائع حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ مبلغ ٧٣١ر٧٠١ر٦٥٨ دينار بزيادة نسبتها ٤ر٨٪ عن عام ١٩٨٣ .

أما حقوق المساهمين فقد بلغت ٣٤ر٧٧٤ر٧٨٦ دينار عام ١٩٨٤ مقارنة بمبلغ ٣٥ر١٨٥ر٠٤٧ عن عام ١٩٨٣ .

وبلغ اجمالي الايرادات ٤١ر٣٤٨ر٢٧٦ ديناراً والمصاريف والمخصصات العادية ١٢ر٨٥١ر٧٦٧ ديناراً ومخصص غير عادي للطوارىء مبلغ ٢٨ر٤٩٦ر٥٠٨ ديناراً وبذلك يكون صافي الربح القابل للتوزيع لا شيء . وهذه المخصصات الغير عادية المقتطعة لدعم وجبر رأس المال العامل ويشترك فيها المساهم والمودع على حد سواء ، ونأمل أن تتحسن نتائج الأعمال الاستثمارية والمصرفية في عام ١٩٨٥ .

كما أن مجلس الادارة يوصي الى الجمعية العمومية العادية وغير العادية برفع الحد الأعلى لملكية الأسهم الى ٢٠ ألف سهم لكل مساهم وذلك بعد موافقة الجهات المختصة .

ودعا مجلس الادارة المشتركين في المحفظة العقارية رقم واحد للحضور الى بيت التمويل لاستلام العائد لهم لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ وذلك بنسبة ٢ر٨٪ .

وختاماً .. الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لتحقيق هذه النتائج رغم المناخ الاستثماري الصعب خلال عام ١٩٨٤ .

ونعرب عن شكرنا لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/جابر الأحمد الجابر الصباح ولسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ/سعد العبد الله السالم الصباح ، وللحكومة الموقرة لرعايتهم هذه المؤسسة والعمل على استمرار تقدمها وازدهارها .

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة ، على جهودهم المخلصة التي بذلوها خلال العام الماضي ، كما أشيد بالجهود التي بذلها السيد/العضو المنتدب المدير العام ومساعدوه والعاملون بالمؤسسة .

ونشكر المساهمين وعملاءنا الكرام لالتفافهم حول هذه المؤسسة وتقديم كل دعم وعون لها .

ونضرع إلى الباري عزّ وجل أن يوفقنا وإياكم دائماً لما يحبه ويرضاه ، ولما فيه خير الإسلام والمسلمين ، ولخدمة الاقتصاد الإسلامي ، إنه على ما يشاء قدير ونعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الإدارة

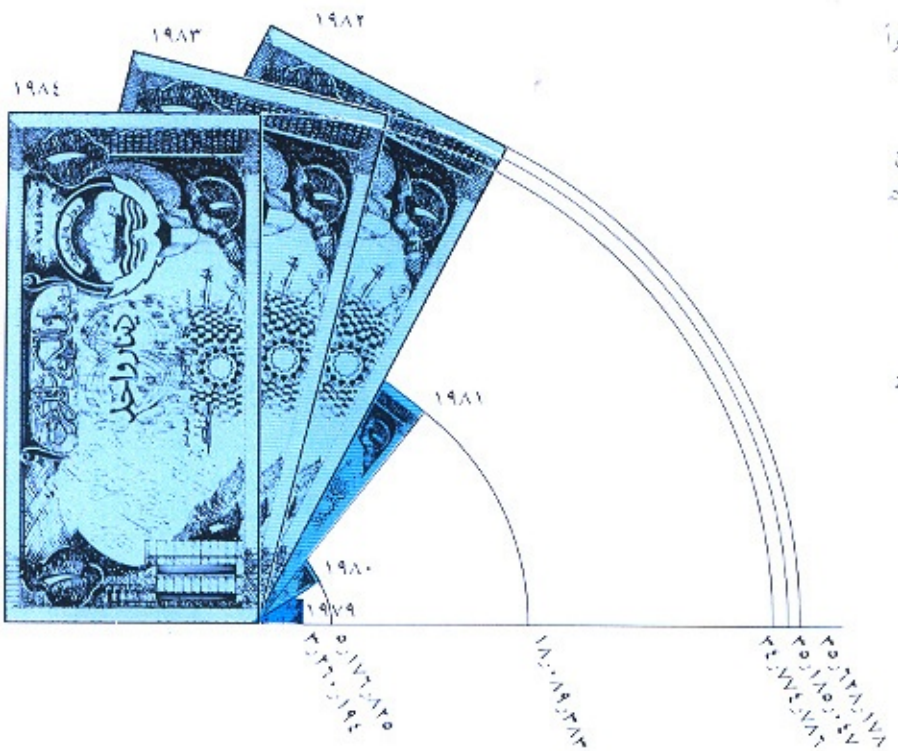

النمو في حقوق المساهمين

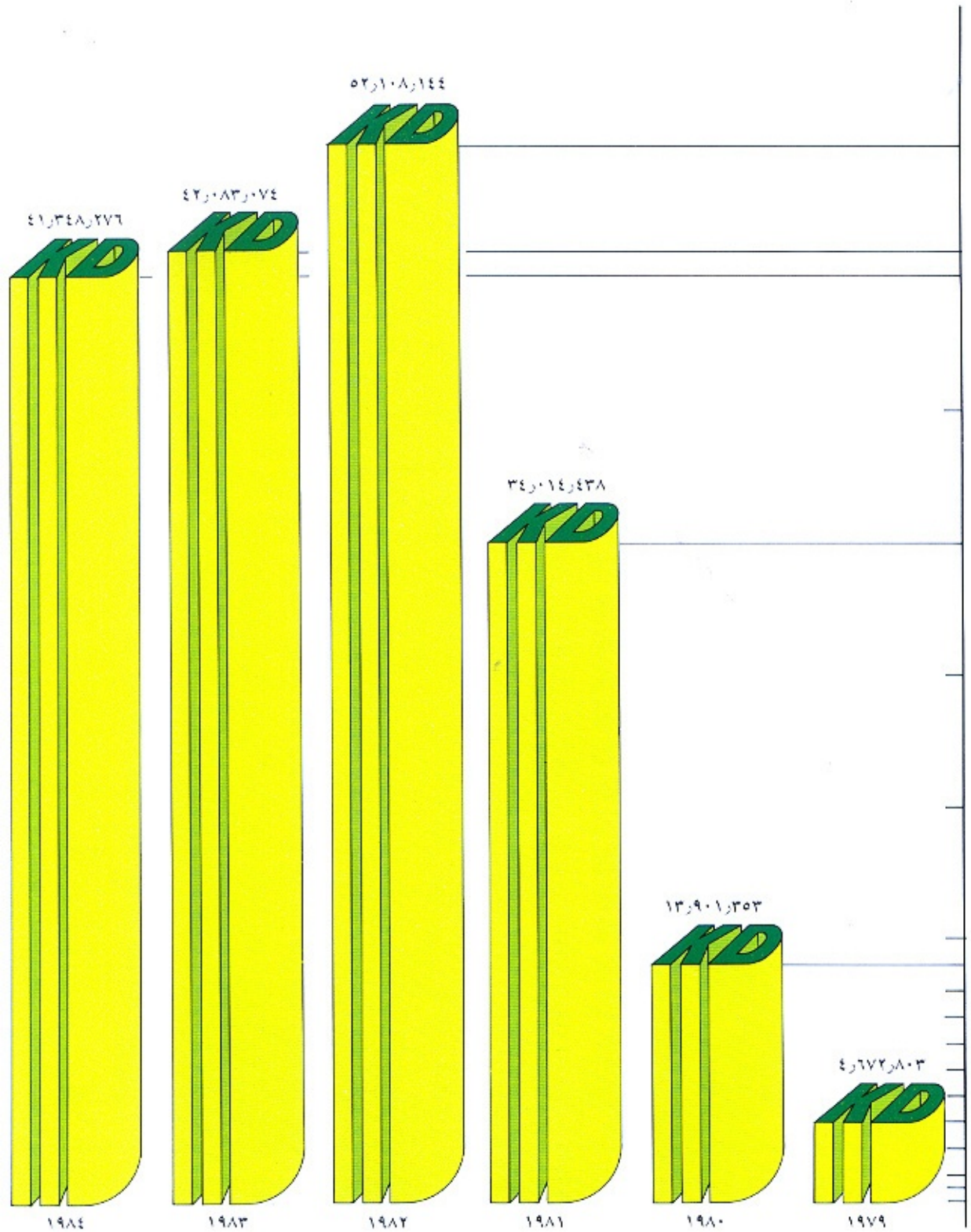

النمو في الايرادات ١٩٧٩ – ١٩٨٤

الإقتصـاد العـالمي

نسب النمو الاقتصادي :

خلال عام ١٩٨٤ أصبح الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي ظهرت بوادره عام ١٩٨٣ أكثر وضوحاً ورسوخاً ، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية مجتمعة من ٢ر٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٦ر٤٪ عام ١٩٨٤ وضمن مجموعة هذه الدول بلغت أعلى نسبة للنمو ٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويأتي نمو الاقتصاد الياباني في المرتبة الثانية بنسبة ٣ر٤٪ وتأتي بقية الدول الصناعية بنسب نمو متقاربة متدنية بعض الشيء عن هذه النسب وذلك لأن الانتعاش الاقتصادي فيها جاء متأخراً عن الولايات المتحدة كما أن بعض الدول الصناعية تعاني من عقبات هيكلية في اقتصادياتها تحتاج لبعض الوقت لتجاوزها .

ورغم هذا النمو الملموس فان مستوى البطالة في الدول الصناعية لم يهبط إلا بنسبة طفيفة من ٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٥ر٨٪ عام ١٩٨٤ . وجاء معظم الانخفاض في نسبة البطالة في الولايات المتحدة لأن الدول الصناعية الأخرى لم تحقق أي تقدم في هذا المجال .. ولكن تمكنت الدول الصناعية من تحقيق نتائج أفضل في محاربة التضخم حيث انخفض معدل التضخم للدول الصناعية مجتمعة من ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ إلى ٥٪ عام ١٩٨٤ بالرغم من الانتعاش الاقتصادي والذي يرافقه عادة ارتفاع في معدلات التضخم . وقد كانت أدنى نسبة للتضخم هي ٥ر١٪ في اليابان و ٨ر٢٪ في ألمانيا ثم الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ وتظل نسب التضخم رغم اتجاهها التنازلي عالية في بعض الدول الأوروبية حيث بلغت ١١٪ في ايطاليا وحوالي ٨٪ في بعض الدول الأخرى .

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط ، شهد عام ١٩٨٤ تحسناً في نسب نمو اقتصادياتها نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط مع تقدم الانتعاش الاقتصادي العالمي وبسبب ارتفاع سعر الدولار الذي يقوم به النفط .. ولكن نحو نهاية العام أدت محاولات بعض الدول المصدرة للنفط لزيادة صادراتها إلى قيامها بخفض أسعارها النفطية مما أدى إلى قيام منظمة الدول المصدرة للنفط إلى خفض إنتاجها اليومي بنسبة ٦ر٨٪ إلى ١٦ مليون برميل . وقد أدى مجمل هذه التطورات إلى تحسن قليل في نسبة نمو هذه المجموعة من الدول والتي بلغت ٧٥ر٣٪ عام ١٩٨٤ كما أنها تمكنت من المحافظة على نسب التضخم التي سيطرت عليها خلال العامين الماضيين باتباع سياسات تقشفية أملتها ظروف السوق النفطية .

أما الدول النامية الأخرى فان ارتفاع كمية وقيمة صادراتها خلال عام ١٩٨٤ قد مكنتها من تحقيق نمو نسبته ٤٪ وان كان هناك تباين كبير في نسب النمو فيما بينها حيث أنها مرتفعة في بعض البلاد الآسيوية ومتدنية للغاية في بعض البلاد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .. وحققت الدول النامية مجتمعة تخفيضاً ملموساً في نسب التضخم من ٢١٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٧٪ في المتوسط عام ١٩٨٤ وهناك أيضاً تفاوت كبير بين نسب التضخم بين الدول النامية حيث بلغت في بعض دول أمريكا اللاتينية حوالي ٢٣٠٪ .

وبالرغم من هذه البوادر المشجعة ، فان الدول النامية لا زالت تعاني من تفاقم مشكلة ديونها الخارجية بسبب ارتفاع سعر الدولار وارتفاع أسعار الفوائد الربوية عالمياً مما اضطر كثير من هذه الدول لاجراء سلسلة من اعادة جدولة ديونها وتقليص حجم استدانتها الجديدة .

موازين المدفوعات :-

أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى تحسن نسبة نمو التجارة العالمية من ٢٪ عام ١٩٨٣ إلى ٧٫٥٪ عام ١٩٨٤ . وكان معظم هذه الزيادة من نصيب الواردات إلى الولايات المتحدة التي ارتفعت قيمتها بنسبة ٢٠٪ وواردات الدول المصدرة للنفط والتي ارتفعت بنسبة ٢٪ بعد تراجع نسبته ١٠٪ عام ١٩٨٣ .

وبالنسبة للحسابات الجارية للدول الصناعية فقد كانت التطورات فيها انعكاساً لتطورات الحساب الجاري للولايات المتحدة الذي سجل عجزاً قدره ٩٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ بالمقارنة مع عجز مقداره ٤١ بليون دولار عام ١٩٨٣ . ويأتي هذا العجز الكبير نسبة لقوة نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع سعر الدولار الذي قلل القدرة التنافسية للسلع الأمريكية وشجع في الوقت ذاته زيادة الواردات الأمريكية .

وحقق الحساب الجاري لليابان فائضاً قدره ٣٣ بليون دولار . والحساب الجاري لألمانيا فائضاً قدره ٤٫٢ بليون دولار . فيما حققت كندا حساباً جارياً متوازناً بفائض صغير بلغ ٠٫٦ بليون دولار . وعليه فقد تضاعف اجمالي العجز في الحساب الجاري للدول الصناعية مجتمعة إلى ٤٨ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وفي المقابل تحسن موقف الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط حيث انخفض العجز بمقدار النصف إلى ٨ بليون دولار نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط واستقرار الأسعار والانتاج حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٤ . وكذلك تحسن الوضع في الحساب الجاري للدول النامية بارتفاع قيمة وكمية صادراتها للدول الصناعية فانخفض العجز من ٤٥ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٢٨ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

التطورات المالية والنقدية :

في مجال السياسات المالية ، كان الركود الاقتصادي خلال السنوات الماضية يحول دون إحراز تقدم يذكر في خفض عجز الموازنات في الدول الصناعية إلا أن الانتعاش الاقتصادي خلال عام ١٩٨٤ مكّن هذه

الدول من تحقيق خفض في اجمالي عجز موازناتها لأول مرة منذ عام ١٩٧٩ حيث كانت نسبة هذا العجز لاجمالي الدخل القومي لهذه الدول من ١ر٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤ر٣٪ عام ١٩٨٤ . ورغم هذا التخفيض فان النسبة الحالية لا زالت مرتفعة مما يعني أن هذه الدول ستسعى لتخفيضها مستقبلاً .

وكان هنالك فرق واضح بين توجهات السياسة المالية للولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى فقد تبنت الولايات المتحدة سياسات مالية أقل تشدداً من الدول الأخرى مما أدى إلى ازدياد العجز في الميزانية الأمريكية خلال عام ١٩٨٤ .

أما في الدول الصناعية الأخرى فقد اتجهت السياسات المالية فيها نحو تحقيق بعض التخفيض في عجز الميزانية العامة وخاصة في اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإن كان التخفيض تم في إطار ضيق نسبة لما تؤديه هذه السياسات من تفاقم مشاكل البطالة .

وخلال هذه الدورة من النمو الاقتصادي ، حرصت السياسات النقدية في الدول الصناعية على استمرار نهج خفض التضخم كأهم أولوياتها وبالتالي فقد سعت للمحافظة على معدل نمو معتدل دون الدخول في ضغوط تضخمية .. ففي الولايات المتحدة أدى العجز الكبير في الموازنة والتوقعات بارتفاع نسبة التضخم مع الانتعاش الاقتصادي إلى تبني سياسات نقدية متشددة جعلت أسعار الفوائد الربوية تتجه نحو الارتفاع خاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ واستقرت على تلك المستويات العالية خلال النصف الثاني من العام . وفي بريطانيا اتجهت أسعار الفوائد الربوية نحو الارتفاع لاحكام السيطرة على التوسع النقدي .

أما البلاد الصناعية الأخرى فانها استمرت على نهج سياساتها النقدية السابقة وهي الاحتفاظ بنسب الفوائد الربوية فيها مستقرة على مستوياتها المرتفعة حتى تتمكن من تخفيف الآثار السلبية من هجرة رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة والتي بلغت حوالي ١١٨ بليون دولار خلال عام ١٩٨٤ .

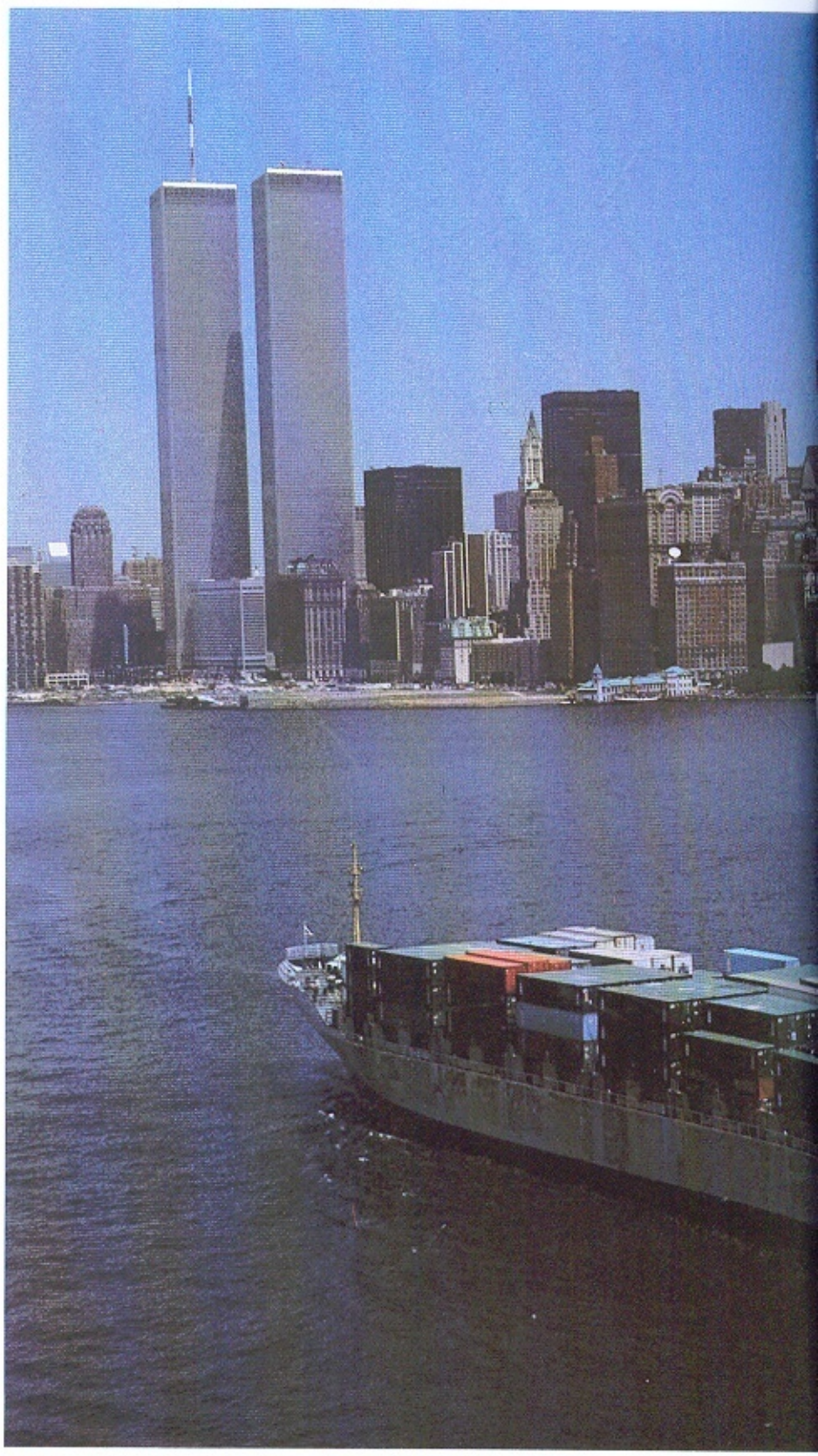

أسعار الصرف :

كان أهم التطورات في أسواق الصرف العالمية خلال عام ١٩٨٤ الارتفاع الكبير والمستمر في سعر الدولار الأمريكي الذي تجاوز كل التوقعات التي كانت تشير إلى هبوطه بسبب الزيادة المستمرة في عجز الحساب الجاري والميزانية الأمريكية . ولكن استمرار ارتفاع الدولار أفرز حقائق جديدة هي أن المعايير التقليدية كوضع الحساب الجاري وعجز الميزانية لم تعد هي العوامل الأكثر تأثيراً على تحركات سعر الدولار . فقد حل مكان هذه العوامل عنصر التوقعات بمستويات نسب التضخم وأسعار الفوائد الربوية المستقبلية . فبناء على هذه التوقعات أصبحت الاستثمارات الخارجية تتدفق على الولايات المتحدة حيث تقدر قيمة الأصول الأجنبية التي اتجهت للولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٤ بحوالي ١٢٠ بليون دولار .. وتأتي أغلب هذه التدفقات من الدول الصناعية وخاصة اليابان وألمانيا .

وقد بلغ سعر الدولار أعلى مستوياته خلال سبتمبر حيث ارتفع بنسبة ١٦٪ مقابل المارك الألماني و ١٥٪ مقابل الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري . ومع اتجاه أسعار الفوائد الربوية نحو الانخفاض في الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ١٩٨٤ ، فقد شهد سعر الدولار بعض الانخفاض ولكنه ظل في مستويات عالية مقابل معظم العملات الرئيسية .

وشهد الجنيه الاسترليني هبوطاً حاداً مقابل الدولار ومعظم العملات الرئيسية الأخرى بسبب ضعف أداء الاقتصاد البريطاني نتيجة للاضطرابات العمالية والعجز في الميزان التجاري والمخاوف من خفض أسعار نفط بحر الشمال . وقد اختارت السلطات الاقتصادية في بريطانيا الابقاء على قوة دفع الانتعاش وذلك بعدم رفع أسعار الفوائد الربوية لحماية الجنيه الاسترليني .

أما هبوط الين مقابل الدولار فقد كان نتيجة لخروج الأموال الضخمة من اليابان للولايات المتحدة ولكن هبوط الين لم يكن بمستوى هبوط العملات الأخرى مقابل الدولار وذلك نسبة للأداء الجيد للاقتصاد الياباني وتحقيق فائض كبير في الحساب الجاري لليابان خلال العام .

وبالنسبة للمارك الألماني كان للاضطرابات العمالية في أوائل العام وعوامل فروق أسعار الفوائد الربوية لصالح الدولار مقابل المارك أكبر الأثر في انخفاض سعر المارك مقابل الدولار خلال عام ١٩٨٤ . ولكن سعر المارك كان أكثر استقراراً مقابل العملات الرئيسية الأخرى . كما أن انخفاض المارك مقابل الدولار قد مكّن عملات النظام النقدي الأوروبي من الحفاظ على أسعار صرفها فيما بينها حيث ظلت متماسكة منذ آخر تعديل لها في مارس من عام ١٩٨٣ كما أن اتجاه اقتصاديات هذه المجموعة نحو التجانس قد ساعد أيضاً على الحفاظ على تماسك أسعار صرف عملاتها .

وبالنسبة لأسعار الذهب فقد شهدت اتجاهاً عاماً نحو الهبوط خلال عام ١٩٨٤ رغم أنها تعرضت لتقلبات حادة صعوداً وهبوطاً نسبة لبعض العوامل الطارئة .. فقد كان سعر الذهب في حدود ٣٧٥ دولار للأوقية في أوائل العام وارتفع إلى أن قارب حاجز الـ ٤٠٠ دولار في منتصف العام مع تصاعد أحداث حرب الخليج . ولكن السعر ما لبث أن اتجه للهبوط ليصل إلى حدود ٣٣٠ دولار للأوقية قبل أن يصعد مرة أخرى لحدود ٣٥٠ دولار في نهاية أكتوبر .

ويبدو أن العوامل الأساسية وراء تحركات أسعار الذهب خلال هذا العام هي التطورات العالمية الطارئة لتصعيد حرب الخليج وتجدد المخاوف بانهيار بعض المصارف بسبب ديونها الهالكة ولكن آثار هذه التطورات كانت في حدود ضيقة .

أما الطلب على الذهب فقد ظل مستقراً خلال العام نسبة للأداء القوي للدولار واستمرار تدني نسبة التضخم بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الأمريكي فيما زاد المعروض من الذهب قليلاً بزيادة نسبتها ٦٪ في انتاج الذهب وقيام بعض السلطات النقدية ببيع كميات متواضعة من مخزونها الرسمي خلال العام .

Banknote
100
DEUTSCHE BUNDESBANK
BANQUE DE FRANCE
500
0.146
ΤΡΑΠΕΖΑ ΤΗΣ ΕΛΛΑΔΟΣ
ΔΡΑΧΜΑΙ
STATES OF AMERICA
B45844284B
HUNDRED DOLLARS
SERVET MERKEZ BANKASI
RESERVE BANK OF INDIA

الإقتصـاد الكـويتي

الناتج المحلي وميزان المدفوعات :-

جرى خلال عام ١٩٨٣ العديد من التطورات النفطية الهامة ، فعقب قرار منظمة الدول المصدرة للنفط بزيادة حصة انتاج الكويت من ٨٠٠ ألف برميل يومياً إلى ١ر٠٥٠ ألف برميل يومياً اعتباراً من مارس ١٩٨٣ ارتفع انتاج الكويت من النفط الخام بنسبة ٦ر٢٩٪ عن مستوى انتاج عام ١٩٨٢ . وفي نفس الوقت فقد تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع بلغ في المتوسط نحو ١٤٪ عن عام ١٩٨٢ . وبالرغم من ذلك حققت العائدات النفطية لعام ١٩٨٣ زيادة نسبتها ١٠٪ حيث بلغت العائدات ٣ بليون دينار .

وقد كان لمجمل هذه التطورات آثارها المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي للكويت الذي نما بنسبة ٦ر٨٪ إلى ٧ر٦٢١٨ مليون دينار عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع تراجع نسبته ٤ر٥٪ عام ١٩٨٢ . وبلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي ٣٠٩٤ مليون دينار عام ١٩٨٣ مقابل ٦ر٢٧٦٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ أي بزيادة نسبتها ٨ر١١٪ مما رفع نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بدرجة قليلة من ٤٨٪ عام ١٩٨٢ إلى ٨ر٤٩٪ عام ١٩٨٣ .

أما القطاعات غير النفطية فقد شهد نموها تباطؤاً ملحوظاً إذ هبط من ٨ر١١٪ عام ١٩٨٢ إلى ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ . وبلغت جملة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي ٧ر٣١٢٤ مليون دينار أي ما يمثل ٢ر٥٠٪ من جملة الناتج المحلي بالمقارنة مع ٨ر٢٩٦٠ مليون دينار أو ما يعادل ٥٢٪ عام ١٩٨٢ .

ويأتي قطاع التجارة في المركز الأول من حيث الأهمية بين القطاعات غير النفطية بمساهمة قدرها ٥٠٨ مليون دينار أو ما يعادل ٢ر٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي . والجدير بالذكر أن هذا القطاع الهام هو الوحيد الذي شهد تراجعاً خلال عام ١٩٨٣ بلغت نسبته ٥ر٢٪ .

ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بمساهمة مقدارها ٤٠١ مليون دينار أو ما يعادل ٤ر٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وجاء في المرتبة الثالثة قطاع المؤسسات المالية بنصيب ٣٠٠ مليون دينار وبمساهمة نسبتها ٨ر٤٪ . وتراجع قطاع التشييد للمرتبة الرابعة بمساهمة مقدارها ٢٨٩ مليون دينار أي ما يعادل ٦ر٤٪ من جملة الناتج المحلي الاجمالي أما قطاع النقل والتخزين والمواصلات وقطاع الكهرباء والغاز والماء فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ٣ر١٪ و ٥ر٠٪ على التوالي خلال عام ١٩٨٣ .

وتدل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوفرة في عام ١٩٨٤ على أن تحسن انطلب العالمي على النفط قد أدى إلى رفع متوسط معدل الانتاج اليومي من النفط الكويتي من ٦٦ر١ ألف برميل عام ١٩٨٣ إلى ١٢٥٠ ألف برميل عام ١٩٨٤ . وقد استمر هذا التحسن حتى نوفمبر ١٩٨٤ حيث قامت الكويت ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط بتخفيض حصتها الانتاجية بنسبة ٣ر١٤٪ إلى ٩٠٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على تماسك أسعار النفط . وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٩٪ .

وبالنسبة للقطاعات غير النفطية ، فإن المؤشرات العامة المتوفرة وخاصة تقديرات الميزانية العامة لعام ١٩٨٥/٨٤ تشير إلى أن قطاع الانشاءات وقطاع النقل والمواصلات هما أكثر القطاعات نمواً خلال عام ١٩٨٤

وتدل هذه التقديرات الأولية في مجملها إلى أن الناتج المحلي الاجمالي قد نما خلال عام ١٩٨٤ بنفس معدل نموه خلال عام ١٩٨٣ والذي بلغ ٦ر٨٪ .

أما ميزان المدفوعات الكويتي فقد شهد بدوره تطورات هامة خلال عام ١٩٨٣ . فنتيجة لزيادة الصادرات بنسبة ٧ر٣٪ في نفس الوقت الذي هبطت فيه قيمة الواردات بنسبة ٢ر٨٪ ، حقق الميزان التجاري فائضاً مقداره ١٢٠٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣٦٪ عن ١٩٨٢ .

ومن ناحية أخرى ، انخفض صافي الدخل من الاستثمارات الأجنبية بنسبة ١٥٪ إلى ١٣٧٤ مليون دينار نتيجة للسحوبات التي تمت من مال الاحتياطيات العامة لمقابلة مختلف الالتزامات الحكومية خلال عام ١٩٨٣ . وقد بلغ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الكويتي عام ١٩٨٣ مبلغ ١٣٣٦ مليون دينار بزيادة طفيفة نسبتها ٥ر٠٪ عن الفائض المحقق عام ١٩٨٢ .

أما في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الكويتي فقد تضاعفت التدفقات الرأسمالية للخارج من ٧٦٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ إلى ١٥٢٢ مليون دينار عام ١٩٨٣ وتأتي هذه الزيادة الكبيرة في تحويلات رأس المال الخاص للخارج بالرغم من أن صافي حساب الحكومة الاستثماري ، والذي كان عادةً يتدفق للخارج ، قد سجل تحولاً نحو الداخل بمبلغ ١٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٣ نتيجة للسحوبات التي تمت لمقابلة التزامات الحكومة نحو سداد العجز في الميزانية ودعم قطاعات الاقتصاد المحلي عقب أزمة سوق الأوراق المالية .

وقد كان ناتج هذه التحولات خلال عام ١٩٨٣ أن سجل ميزان المدفوعات الكويتي لأول مرة عجزاً مقداره ١٨٦ مليون دينار بالمقارنة مع فائض مقداره ٥٦٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ وقد تمت تغطية هذا العجز من احتياطي بنك الكويت المركزي .

التطورات الماليـة :-

اتسمت التطورات المالية المحلية خلال عام ١٩٨٤ بالتركيز على قضيتين هامتين مترابطتين هما متابعة معالجة النتائج السلبية المترتبة على أزمة سوق الأوراق المالية ومحاولات تنشيط الاقتصاد الوطني للخروج من ركوده الطويل الذي بدأ منذ منتصف عام ١٩٨٢ .

فخلال الربع الأول من عام ١٩٨٤ اتخذت الحكومة عدة اجراءات تهدف إلى تنشيط القطاعات المختلفة وخاصة قطاع التجارة والعقار والانشاءات والعمالة . ويمكن تلخيص أهم تلك القرارات كما يلي :

١ - إلغاء الأنظمة المقيدة لاعادة التصدير وانشاء منطقة حرة للتجارة وتبسيط الاجراءات الجمركية .

٢ - قصر المشاريع الحكومية على المقاولين المحليين والزام الشركات الأجنبية باعطاء جزء من أعمالها للمقاولين المحليين .

٣ - عدم قيام الدولة بالبناء لاسكان موظفيها وترك ذلك للقطاع الخاص والاسراع بتنظيم الأماكن التي كان تنظيمها مؤجلاً .

٤ - توفير العمالة الأجنبية بصورة منظمة وخاصة للمشاريع الانشائية .

وفي مايو ١٩٨٤ ، اتخذت الحكومة عدداً من القرارات لتساهم في الاسراع بحل التشابك في الديون المترتبة على أزمة سوق الأوراق المالية وتؤدي بالتالي إلى فتح الطريق لتنشيط الاقتصاد المحلي . وتركزت هذه القرارات على ما يلي :-

١) انشاء صندوق لشراء أسهم الشركات المساهمة بقيمة ٦٠ مليون دينار .

٢) انشاء صندوق استثماري لرهن أسهم الشركات الخليجية والكويتية المقفلة بمبلغ ٦٠ مليون دينار .

٣) تعاون الشركات العقارية وشركات الاستثمار وبيت التمويل الكويتي لشراء عقارات المحالين بقيمة اجمالية قدرها ٢٤٠ مليون دينار على دفعات مبرمجة .

٤) انشاء صندوق من قبل البنوك التجارية بقيمة ١٥٠ مليون دينار لضمان التزامات دائني المحالين .

٥) تكوين صندوق عقاري بقيمة مبدئية قدرها ١٠٠ مليون دينار وذلك لضمان تقديم أسعار مجزية لعقار المعسرين الذين يقدمون على بيع عقاراتهم لتسديد التزاماتهم .

الميزانيـة العـامة :

بما أن اعداد الميزانية العامة لعام ١٩٨٥/٨٤ جاء في وقت تحاول فيه الحكومة كسر حالة الركود ، فقد جاءت الميزانية توسعية بعض الشيء لتساهم مع الخطوات الأخرى في تنشيط الحركة الاقتصادية .

وتعتبر ميزانية ١٩٨٥/٨٤ آخر ميزانية في سلسلة الميزانيات ضمن الاستراتيجية التي وضعت عام ١٩٨١ ولمدة أربعة أعوام حيث يتم حالياً اعداد خطة خمسية للفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩ لوضع المسار الأفضل للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على أوجه الخلل التي شهدها الاقتصاد المحلي مؤخراً .

وبالنسبة لأرقام الميزانية العامة لعام ١٩٨٥/٨٤ بلغت تقديرات ايرادات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية ٣٢٢٧ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣ر٦٪ عن تقديرات ميزانية ١٩٨٤/٨٣ والتي بلغت ٣٠٣٧ مليون دينار . وتأتي هذه الزيادة نتيجة لزيادة العائدات النفطية التي تمثل ٢ر٩٠٪ من جملة الايرادات من ٢٧٨٨ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٤/٨٣ إلى ٢٩١٢ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٥/٨٤ .

أما الايرادات غير النفطية والتي تتكون من الرسوم والضرائب المختلفة وايرادات الخدمات فقد بلغت ٣١٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣ر٢٦٪ لترتفع نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات من ٢ر٨٪ في ميزانية ١٩٨٤/٨٣ إلى ٩ر٨٪ في ميزانية ١٩٨٥/٨٤ . وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة نسبتها ٤٥٪ في الايرادات الجمركية وزيادة أخرى في ايرادات الخدمات كالكهرباء والماء والنقل والمواصلات .

وتم اقتطاع مبلغ ٣٢٢ر٧ مليون دينار من اجمالي الايرادات لتضاف لاحتياطي الأجيال القادمة . كما تم تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دينار لزيادة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية .

وفي جانب الانفاق العام ، تم تقدير مصروفات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية بمبلغ ٣٥٧٨ر٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٦٪ عن المصروفات المخصصة للسنة المالية السابقة .

وتنقسم هذه المصروفات على ثلاث أبواب رئيسية هي :-

أ - النفقات العادية والتي تشتمل على الأجور والرواتب والمصروفات العامة على الخدمات والمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية . وقد خصص هذا الباب مبلغ ٢٦١٦ر٢ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٪ عن مخصصات الميزانية السابقة وهذا الباب هو أهم بنود الانفاق إذ يمثل ما نسبته ٧٣ر١٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية .

ب- المصروفات الانشائية : تعتبر المخصصات الانشائية في هذه الميزانية والبالغة ٨١٢ مليون دينار من أهم ملامح الميزانية حيث زادت هذه المخصصات بنسبة ٢٢ر٦٪ عن مخصصات الميزانية السابقة والتي بلغت ٦٦٢ر٤ مليون دينار وذلك بهدف تنشيط القطاع الانشائي . وتمثل هذه المخصصات ٢٢ر٧٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارت الحكومية .

جـ- الاستملاكات العامة وتمثل المخصصات لها نسبة ٣ر٤٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية . وقد تم تخصيص مبلغ ١٥٠ر٣ مليون دينار لهذا البند وهو نفس المبلغ الذي تم تخصيصه خلال الميزانيتين السابقتين .

هذا وقد زاد اجمالي تقديرات المخصصات والمصروفات على اجمالي الايرادات المقدرة بمبلغ ٧٠٤ر٢ مليون دينار بالمقارنة مع ٦٧٣ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٤/٨٣ . ومبلغ ٢٥٨ر١ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٣/٨٢ . وقد تمت تغطية هذا الفرق من المال الاحتياطي العام للدولة .

وعقب اقرار الميزانية والعمل بها واصلت السلطات المعنية جهودها لتنشيط الاقتصاد المحلي ، فتم خلال أكتوبر ١٩٨٤ الاعلان عن تشكيل مجموعة التعاون العقاري التي تتكون من سبع شركات عقارية واستثمارية بهدف تنشيط السوق والمحافظة على المستويات الحقيقية للأسعار بالقيام بشراء عقارات المحالين ويبلغ رأس مال هذا الصندوق ١٠٠ مليون دينار وأعلن أن الأموال التي ستصب في سوق العقار من هذه المجموعة بجانب عدد من المؤسسات المشتركة والأجهزة الحكومية ٢٤٠ مليون دينار .

كما تم تشكيل لجنة وزارية لتنشيط الحركة الاقتصادية تتولى استعراض أوجه النشاط الاقتصادي والمالي المختلفة وعلى الأخص النشاط المصرفي ونشاط سوق الأوراق المالية والقطاع العقاري وقطاع المقاولات وتدرس سبل تنشيطها وتذليل العقبات التي تعترضها وتقترح الحلول اللازمة .

التطورات النقـدية :-

في مجال السياسات النقدية في الكويت ، شهد عام ١٩٨٤ اتخاذ خطوات عديدة لدعم القطاع المصرفي ومساندته لتخطي العقبات المترتبة على الأوضاع الاقتصادية السائدة وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية كاعادة الخصم وتبادل العملات بالأجل واقراض البنوك المحلية .

وقد تم خلال العام اخضاع شركات الصرافة لرقابة البنك المركزي لتنظيم أعمالها والتأكد من أنها لا تمارس أنشطة مصرفية ولا تمثل بنوك أو مؤسسات أجنبية في الكويت . كما تم تطبيق نظام سعر صرف مزدوج للدينار الكويتي فأصبح هناك سعر صرف للدولار للأغراض الانتاجية كتمويل التجارة الخارجية وغيرها وسعر أعلى للعمليات الأخرى .

وتدل أرقام التطورات النقدية على آثار الركود الاقتصادي والجهود النقدية التي بذلت في سبيل تحريك الاقتصاد المحلي . فبعد التوسع السريع في معدلات نمو السيولة المحلية خلال الأعوام السابقة حتى عام ١٩٨٢ ، وبعد أن شهد عام ١٩٨٣ تباطؤاً ملحوظاً في نمو السيولة المحلية ، فانه بنهاية سبتمبر عام ١٩٨٤ تراجعت السيولة المحلية بنسبة ١ر١٪ إلى ٤٣٢٢ مليون دينار . ومن ناحية مكونات السيولة ، تراجعت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٧٪ مقابل تراجع نسبته ١ر٣٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . وتراجع عرض النقد بنسبة ٤ر١٤٪ مقابل تراجع نسبته ١ر٢٪ خلال الفترة المقابلة . أما شبه النقد فقد ارتفع خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ بنسبة ٥ر٣٪ بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٢٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ .

وباستعراض الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لتنظيم السيولة المحلية ، يتضح أن أرصدة تبادل العملات لأجل شهدت زيادة كبيرة فقد بلغت بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ مبلغ ٤٥٣ر٣ مليون دينار بزيادة نسبتها ٥ر٣٣٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ كمؤشر واضح لمدى قيام هذه الوسيلة بمد الجهاز المصرفي بالسيولة . وكذلك ارتفع رصيد الأوراق الخصومة لدى البنك المركزي بنسبة ١٥٪ لتصل بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٣٨٣ر٧ مليون دينار .

وفي جانب مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي تدنت أرصدة البنوك المحلية لدى البنك المركزي بصورة كبيرة حيث وصلت هذه الأرصدة بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ إلى ١٣٠ر٥ مليون دينار مقابل ٢٣٠ر٩ مليون دينار خلال الفترة المقبلة من عام ١٩٨٣ . وكذلك انخفض حجم سندات البنك المركزي لدى البنوك التجارية بنسبة ٩ر٣٪ إلى ٢٦٩ر٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ . وعليه فقد بلغ صافي الأموال التي أمدها البنك المركزي للجهاز المصرفي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٤ مبلغ ٤٣٧ر٢ مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ ٣٢ مليون دينار فقط خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٣ .

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ حدث تراجع عام في النشاط المصرفي حيث بلغ اجمالي موجودات البنوك التجارية ٨٧٦٧ر٩ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ بانخفاض نسبه ١٢ر٣٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ ويأتي هذا التراجع بعد أن تباطأت معدلات هذا النمو من ٩ر٣٪ إلى ٢ر٧٪ خلال الفترات المقابلة من عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي .

وبتحليل موارد البنوك التجارية يتضح أن رؤوس الأموال والاحتياطيات المجمعة قد زادت خلال هذه الفترة بنسبة ٣ر١٣٪ إلى ٧٥٢ر٨ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ٧٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . ويلاحظ أن اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية قد انخفض خلال هذه الفترة بنسبة ١٪ إلى ٤٣٤٨ر٨ مليون دينار ويأتي هذا الانخفاض بعد نمو متسارع خلال السنوات الماضية وركود تام خلال عام ١٩٨٣ .

وبلغ اجمالي الودائع الحكومية ٢٤٣ر٦ مليون دينار في سبتمبر ١٩٨٤ بانخفاض نسبته ٣٣٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ . أما ودائع القطاع الخاص فقد تراجعت أيضاً ولكن بنسبة ٥ر٠٪ فقط إلى ٤٠٠٥ر٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٥٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ .

وجاء هذا التراجع بسبب تراجع كبير في الودائع تحت الطلب بنسبة ١٨٪ وتراجع نسبته ٩٪ في ودائع الادخار وانخفاض نسبته ١٪ في الودائع لأجل . وبالمقابل استمرت الزيادة في الودائع بالعملات الأجنبية للعام الثاني على التوالي حيث بلغت بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٧٧٠ر٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٩٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ مما رفع من الأهمية النسبية لهذه الودائع من ١١٪ في سبتمبر ١٩٨٣ إلى ١٩٪ في سبتمبر ١٩٨٤ . وبلغت المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية ١٥٤١ر١ مليون دينار في نهاية سبتمبر ١٩٨٤ بانخفاض نسبته ١٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ .

وفي جانب توظيف البنوك التجارية لمواردها خلال هذه الفترة ، استمر تقلص التوظيف الأجنبي لهذه الموارد إذ انخفضت الموجودات الأجنبية بنسبة ١ر٥٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ إلى ٢١٨٣ر١ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ .

أما المطالب على القطاع الخاص فقد بلغت بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ مبلغ ٤٩٦٤ر٢ مليون دينار بزيادة نسبتها ٤ر٤٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ وهي نفس الزيادة خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . وبلغ رصيد التسهيلات الائتمانية والتي تمثل ٨٣٪ من جملة المطالب على القطاع الخاص ٤١١٠ر٤ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ بزيادة ٦ر٩٪ عن نهاية عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع

انخفاض نسبته ٤٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ .

وبتقسيم التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، يتضح أن قطاع القروض الشخصية قد احتل مكان الصدارة خلال هذه الفترة حيث كان نصيبه البالغ ١٠٥٤٫٦ مليون دينار يمثل ٢٥٫٧٪ من جملة التسهيلات الائتمانية ، وتراجع قطاع التجارة إلى المرتبة الثانية بنصيب ٢٢٫٣٪ من جملة التسهيلات الائتمانية أي ٩١٦٫٨ مليون دينار ويأتي قطاع العقار في المرتبة الثالثة بنصيب ١٨٫٦٪ فقطاع الانشاءات بنسبة ١٧٫٥٪ ثم قطاع الخدمات المالية بنسبة ٨٫٥٪ من جملة الائتمان .

أما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك فقد كان نصيبهما ٣٫٦٪ و ٠٫٤٪ على التوالي وحصلت بقية القطاعات على نسبة ٣٫٤٪ المتبقية من جملة التسهيلات الائتمانية .

وتدل هذه الأرقام في مجملها على تحسن يسير في توجه التسهيلات الائتمانية إذ أن نصيب القطاعات الانتاجية من جملة هذه التسهيلات قد ارتفع قليلاً من ٦١٫٨٪ في نهاية عام ١٩٨٣ إلى ٦٢٫٥٪ في نهاية سبتمبر ١٩٨٤ .

سوق الأسهم :-

اتسمت التطورات في سوق الأسهم خلال عام ١٩٨٤ باستمرار التراجع الذي أصاب السوق منذ أواسط عام ١٩٨٢ . ففي خلال الربع الأول من العام تم تداول ١٫٤ مليون سهم مقابل ٥٫٤ سهم في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ . وبلغت القيمة الاجمالية لهذه الأسهم ١٢ مليون دينار مقابل ٤٦ مليون دينار للربع السابق . وتحسن الرقم القياسي للأسعار بنسبة ٣٪ خلال هذا الربع .

وعلى صعيد السوق الموازية (المناخ) انخفض حجم تداول الأسهم الخليجية خلال هذا الربع بما نسبته ٦٤٪ ليصل إلى ٢١٠ مليون سهم مقابل ٥٨٩ مليون سهم خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٣ . كما انخفضت متوسطات أسعار هذه الأسهم بنسب تراوحت بين ١٨٪ و ٣٥٪ .

وفي خلال الربع الثاني من العام تم الاعلان عن الخطوات الحكومية لانعاش الاقتصاد المحلي والتعجيل باجراء التسويات بين المتعاملين بالأسهم (والتي سبقت إليها الإشارة) فارتفع معدل التداول إلى ٨٫٢ مليون سهم قيمتها الاجمالية ٥٥ مليون دينار . وبرغم هذه الزيادة الكبيرة في التداول إلا أن الأسعار اتجهت نحو الهبوط حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بنسبة ١٣٪ خلال هذا الربع . وجاء معظم هذا الهبوط نتيجة لانسحاب وسطاء الحكومة من عمليات شراء الأسهم .

ومن ناحية أخرى شهدت السوق الموازية (المناخ) أيضاً ارتفاعاً كبيراً في حجم التداول إذ بلغت الكميات المتداولة خلال هذا الربع ١١٥٢ مليون سهماً مقابل ٢١٠ مليون سهم للربع السابق . وحافظت متوسطات أسعار أسهم معظم الشركات الخليجية التي تم تداولها خلال هذا الربع على معدلاتها السابقة .

وخلال الربع الثالث تراجع معدل النشاط مرة أخرى حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة في السوق الرسمية ١٫٨ مليون سهم بالمقارنة مع ٨٫٢ مليون سهم في الربع الثاني وسجلت الأسعار تراجعاً أيضاً إذ انخفض الرقم القياسي العام للأسعار بنسبة ١٨٪ خلال هذا الربع .

وفيما يتعلق بالسوق الموازية ، شهد الربع الثالث مزيداً من التراجع في حجم التداول والأسعار حيث انخفض حجم التداول بنسبة ٨٧٪ إلى حوالي ١٥٠ مليون سهم كما انخفضت متوسطات أسعار معظم الأسهم بنسبة ٣٠٪ خلال هذا الربع .

وفي نهاية سبتمبر ١٩٨٤ م تم انتقال تداول الأسهم إلى المقر الرسمي لبورصة الأوراق المالية وبالنسبة للأسهم الخليجية تم وقف التعامل في سوق المناخ ابتداء من أول نوفمبر ١٩٨٤ ليبدأ تداولها في سوق موازية تحت اشراف إدارة السوق .

هذا وقد بلغ عدد الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بنهاية نوفمبر ١٩٨٤ ٥٤ شركة كما بلغ عدد الشركات التي تتداول أسهمها في السوق الموازية ٣١ شركة .

القطاعات الأخرى :-

ما زال الاقتصاد الكويتي يعاني من جراء الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه عوامل متداخلة أهمها وضع الأسواق النفطية العالمية وانعكاسات ذلك على الايرادات النفطية والميزانية العامة والآثار الاقتصادية والنفسية لاستمرار الحرب الخليجية والآثار السلبية التي خلفتها أزمة سوق الأوراق المالية .

ومن المؤشرات المتاحة خلال عام ١٩٨٤ لقياس أداء مختلف القطاعات المحلية رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه القطاعات . فخلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ زاد رصيد اجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة ٧٪ إلى ٤١١٠٫٥ مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض نسبته ٣٫٧٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . ورغم أن الزيادة قليلة نسبياً إلا أنها مؤشر ايجابي على وقف التراجع والتوجه نحو الزيادة التدريجية في معدل الأنشطة القطاعية .

ورغم هذه الزيادة الاجمالية في رصيد التسهيلات الائتمانية إلا أن أحد القطاعات الحيوية وهو قطاع التجارة لا يزال يعاني من التراجع . فالاحصائيات المتوفرة تدل على أنه خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ حدث تراجع نسبته ٥٪ في قيمة الواردات إلى الكويت من الدول الصناعية التي تشكل الواردات منها نسبة ٧٥٪ من اجمالي واردات الكويت . كما أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري واصلت تراجعها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٤ بنسبة ٤٫٣٪ إلى ٩١٦٫٨ مليون دينار بالمقارنة مع ٩٤٨٫٨ مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق .

أما في القطاع العقاري فقد حدث تقلص كبير في الطلب على العقار بكافة أنواعه حيث كان الطلب في نطاق ضيق وعقدت صفقات محدودة .

ويلاحظ رغم ذلك أن النشاط التمويلي لقطاع العقار ازداد خلال التسع أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ إذ أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية لهذا القطاع قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ إلى ٧٦٥٫٨ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ٧٫٣٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ .

أما قطاع الانشاءات فان المؤشرات المتوفرة عنه تدل على تحسن ملموس في أدائه خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٤ . ففي مجال انشاءات القطاع العام ارتفعت الاعتمادات المرصودة للانشاءات في ميزانية ١٩٨٥/٨٤ بنسبة ٢٢ر٦٪ إلى ٨١٢ مليون دينار بالمقارنة مع زيادة نسبتها ١٤ر٢٪ في الميزانية السابقة . وتأتي هذه الزيادة ضمن سياسة الدولة لتنشيط الاقتصاد المحلي عبر قطاعاته الحيوية .

وكذلك شهد النشاط الانشائي في القطاع الخاص ارتفاعاً في معدلاته خلال هذه الفترة فقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات بنسبة ٨ر٥٪ إلى ٧٢٠ر٧ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ١٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . ويؤكد على عودة النشاط لهذا القطاع أن رخص البناء الحديثة الصادرة للقطاع الخاص خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ قد ارتفعت بنسبة ٢١٪ إلى ١١٤٧ رخصة حديثة بالمقارنة مع ٩٤٨ رخصة تم اصدارها خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٣ . ويلاحظ أن الزيادة قد انصبت على السكن الخاص حيث كان نصيبه ٦٧٪ من اجمالي عدد الرخص بالمقارنة مع ٤٩٪ في الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ . وتقلصت نسبة الرخص للأغراض الاستثمارية من ٤١٪ من اجمالي عدد الرخص إلى ٢٦٪ خلال هذه الفترة .

وفي القطاع الصناعي يستدل من المؤشرات المتوفرة على حدوث تحسن يسير في أداء هذا القطاع خلال عام ١٩٨٤ بالمقارنة مع عام ١٩٨٣ . فقد ارتفع عدد المشاريع التي موّلها البنك الصناعي من (٣٧) مشروعاً عام ١٩٨٣ إلى (٤٠) مشروعاً خلال عام ١٩٨٤ فيما ازدادت قيمة القروض والمساهمات الممنوحة لهذه المشروعات بنسبة ٤ر٧٪ إلى ٣٠ر٩ مليون دينار بالمقارنة مع ٢٩ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٣ .

كما أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع قد ارتفعت بنسبة صغيرة مقدارها ٠ر٥٪ إلى ١٤٨ر٩ مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٤ وذلك بالمقارنة مع تراجع نسبته ٤٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٣ .

أما في قطاع الزراعة وصيد الأسماك فيبدو أنه حدث تراجع ملموس في هذا القطاع حيث انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع بنسبة ٢٣٪ إلى ١٧ر٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٤ . والجدير بالذكر أن التسهيلات لهذا القطاع قد تراجعت بنسبة ١١٪ خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٣ .

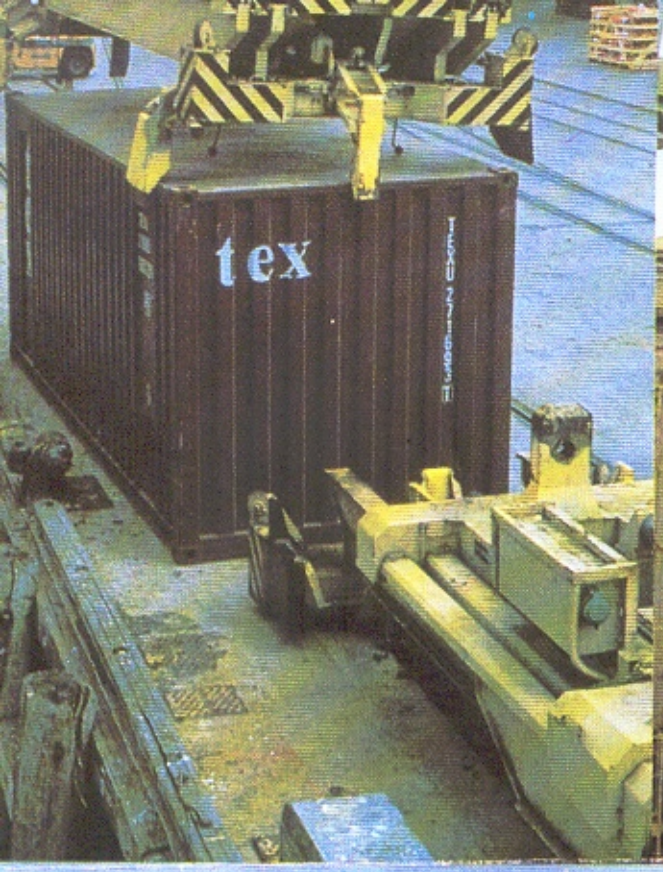
tex

tex

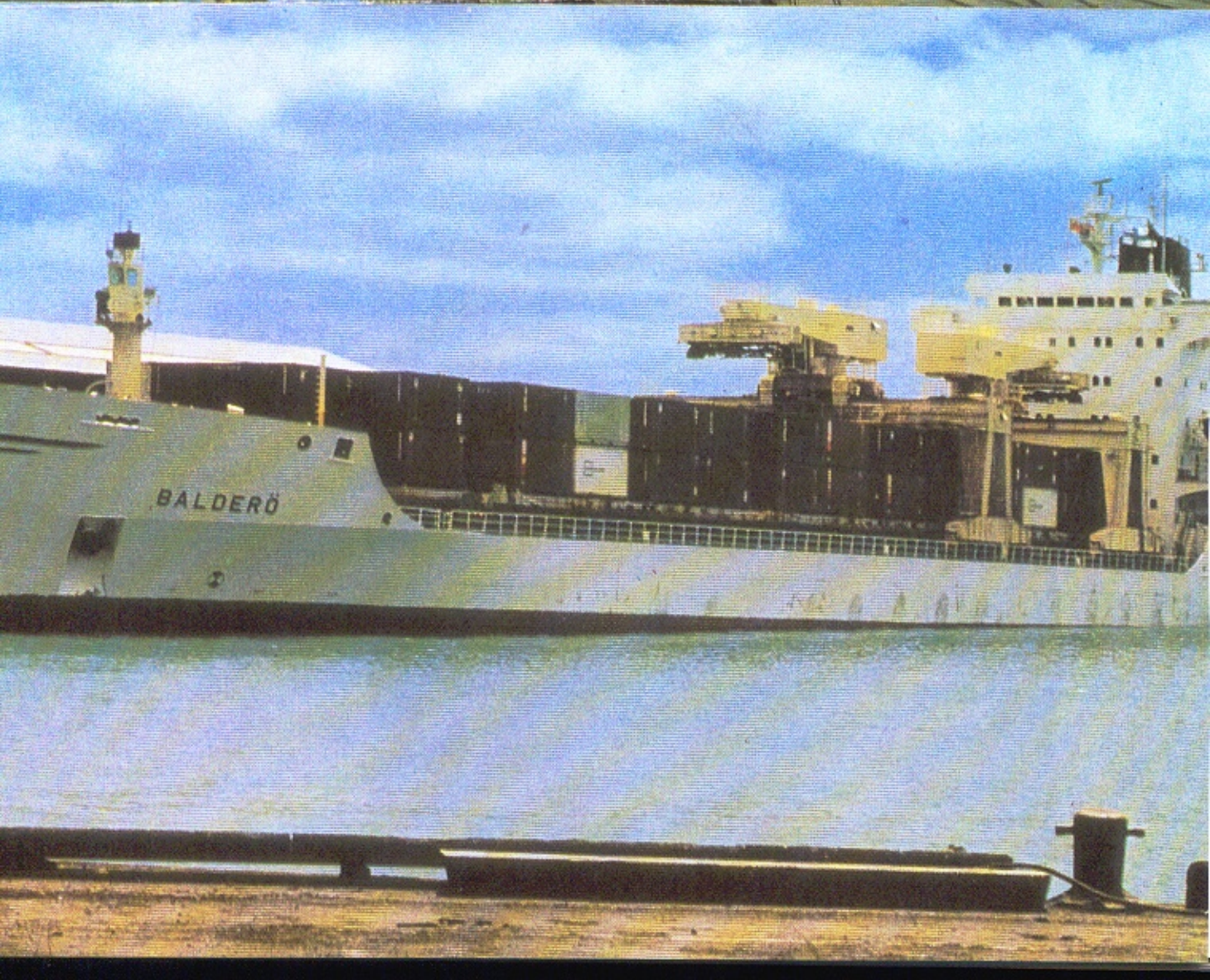
BALDERÖ

تقرير مراقبي الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مراقبي الحسابات
الى حضرات السادة مساهمي
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.

لقد فحصنا البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي (شركة مساهمة كويتية) والمبينة على الصفحات من ٣٢ الى ٤٠ . لقد شمل فحصنا اجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية ، وقد حصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لاغراض التدقيق .

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بأمانة ووضوح عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ وعن نتائج أعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وتتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي للشركة . في رأينا أيضاً أن بيت التمويل الكويتي يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وقد أجرى الجرد وفقا للأصول المرعية . وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة . حسبما وصل اليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الاساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير سلبي على نشاط الشركة أو مركزها المالي .

دحمان عوض دحمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بريطانيا
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨ – الكويت
من أحمد العيبان وشركاه

أحمد محمد العيبان
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٥
فئة (أ) – الكويت
من أحمد العيبان وشركاه

الكويت في ١٥ يناير ١٩٨٥

الميزانية العمومية

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٤٫٠٧٨٫٥٤٠	١٢٠٫٨٨١٫١٠٢
ودائع استثمارية لدى مؤسسات مالية اسلامية	١٫٤٠٣٫٩٠٨	٥٫٤٠٥٫٨٨٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٥٫٠٤٦٫٦٦٩	–
مدينو معاملات المرابحة للتجارة الخارجية –		
مؤسسات مالية اسلامية (ايضاح ٤)	٩٫٢٢٤٫٩٦٥	٤٠٫٣٤٢٫٧٨٢
مدينون ومدفوعات مقدما (ايضاح ٥)	١٨٦٫٩٣٩٫٥٠١	١٥٨٫٤٦٨٫٢٢٩
استثمارات متاجرة في عقارات (ايضاح ٦)	٤٣٨٫١٦٧٫٩١٧	٤٠٥٫٣٠٩٫٧٤٥
بضاعة (ايضاح ٧)	٢٫٠٠١٫٣٠٥	١٫٥٠٣٫٥٩٨
مجموع الموجودات المتداولة	**٧٣٦٫٨٦٢٫٨٠٥**	**٧٣١٫٩١١٫٣٤١**
مدينون متوسطو الأجل (ايضاح ٨)	٤١٫٨٤٠٫٠٨٥	٢٩٫٣٣٥٫٩٣٣
استثمارات أخرى (ايضاح ٩)	١٨٫٥٨٨٫٩٩٤	١٧٫٢٤٣٫٨١٥
أعمال انشائية قيد التنفيذ (ايضاح ١٠)	٣٧٫٨٨١٫٦٩٩	١٣٫٢٤٣٫٢١٠
عقار وآلات ومعدات (ايضاح ١١)	١٠٫٥٨٠٫٨٤٧	٧٫٣٠٧٫٩٥٩
مجموع الموجودات	**٨٤٥٫٧٥٤٫٤٣٠**	**٧٩٩٫٠٤٢٫٢٥٨**
التزامات العملاء لقاء اعتمادات وكفالات وحوالات مقبولة	٢٦٫٩١٨٫١٦٤	٣٥٫٩٠٢٫١٦٠
	٨٧٢٫٦٧٢٫٥٩٤	**٨٣٤٫٩٤٤٫٤١٨**

أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
حسابات جارية (ايضاح ١٢)	٦٩ر١٣٠ر٩٥٣	٧٩ر٦٤٨ر٥٨٦
حسابات الاستثمار المطلقة (ايضاح ١٣)		
حسابات التوفير الاستثمارية	٦٤١ر٨٧٣ر٧٣٥	٦١٨ر١٨٦ر٤٠١
ودائع من مؤسسات مالية	٢٠ر٦٩٦ر٩٧٠	–
دائنون ومصاريف مستحقة (ايضاح ١٤)	٥٠ر٧٨١ر٤٧٧	٢٩ر٥٩٠ر٠٠٢
حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح	–	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧
أرباح مقترح توزيعها	–	٣ر٧٤٠ر٢٥٥
مخصص غير عادي للطوارىء (ايضاح ١٥)	٢٨ر٤٩٦ر٥٠٩	–
مجموع المطلوبات المتداولة	**٨١٠ر٩٧٩ر٦٤٤**	**٧٦٣ر٨٥٧ر٢١١**
حقوق المساهمين		
رأس المال المساهم به (ايضاح ١٦)	١٨ر٧٠١ر٢٧٤	١٨ر٧٠١ر٢٧٤
احتياطي قانوني (بضمنه علاوة اصدار بمبلغ ٤ر٣٢٨ر٠٥٤ د.ك.) (ايضاح ١٧)	١٣ر٦٧٨ر٦٩١	١٣ر٦٧٨ر٦٩١
احتياطي عام (ايضاح ١٨)	٢ر٣٩٤ر٨٢١	٢ر٨٠٥ر٠٨٢
مجموع حقوق المساهمين	**٣٤ر٧٧٤ر٧٨٦**	**٣٥ر١٨٥ر٠٤٧**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٨٤٥ر٧٥٤ر٤٣٠	٧٩٩ر٠٤٢ر٢٥٨
التزامات لقاء اعتمادات وكفالات وحوالات مقبولة نيابة عن العملاء	٢٦ر٩١٨ر١٦٤	٣٥ر٩٠٢ر١٦٠
	٨٧٢ر٦٧٢ر٥٩٤	**٨٣٤ر٩٤٤ر٤١٨**

ان الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢١ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية .

بدر عبد المحسن المخيزيم
العضو المنتدب والمدير العام

حساب الأرباح والخسائر وبيان التوزيع

	ايضاح	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
الايـــرادات			
العمليات المصرفية		٢٢ر١٧٨ر٦٨٨	٩ر٩٠٧ر٥٠٥
أرباح من الاستثمارات العقارية			
والتجارية والانشائية		١٤ر٢٩٧ر٩٢٢	٢٧ر٤١٠ر٧٨٥
ايراد الايجارات		٤ر٣٧٩ر٢٠٨	٤ر٠٩٢ر٩٥٩
ايرادات أخرى		٤٩٢ر٤٥٨	٦٧١ر٨٢٥
مجموع الايـــرادات		**٤١ر٣٤٨ر٢٧٦**	**٤٢ر٠٨٣ر٠٧٤**
المصاريف والمخصصات العادية			
ادارية وعامة		٧ر٢١٤ر٩٤٩	٦ر٠٢٧ر٥٤١
مخصص خسائر في شركة تابعة		١ر٢١٧ر٥١٨	٦٦٠ر٥٢٤
مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات		٤ر١١٠ر٣٧٧	(١ر٤٥٤ر٤١٧)
مخصص عام الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها		٣٠٨ر٩٢٣	٣١٤ر٩٩٥
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة والخسائر			
المتوقعة عن عقود غير منتهية انتفت الحاجة اليه		–	(١٨٨ر٢٦٦)
مخصص غير عادي للطوارىء	١٥	٢٨ر٤٩٦ر٥٠٩	–
		٤١ر٣٤٨ر٢٧٦	**٥ر٣٦٠ر٣٧٧**
صافي الربح القابل للتوزيع		**–**	**٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧**
بيان توزيع صافي الربح			
احتياطي قانوني	١٧	–	٨٨٧ر٧١٥
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		–	١٥٧ر١٥١
مكافأة اعضاء مجلس الادارة		–	٦٠ر٠٠٠
حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح		–	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧
حصة الاحتياطيات في صافي الربح		–	١ر٣٦٧ر٤٨٧
حصة رأس المال المساهم به في صافي الربح		–	١ر٥٥٨ر٣٧٧
		–	**٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧**

ان الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢١ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية .

ايضاحات حول البيانات المالية

١ – التأسيس

ان بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية أسست في الكويت في ٣ ربيع الآخر ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٣ مارس ١٩٧٧ ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي .

٢ – النشاط

ان الانشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي تتضمن توفير الخدمات المصرفية ، شراء وبيع العقارات وأنشطة تجارية متنوعة بما فيها تنفيذ المشاريع الانشائية لحسابه أو بالنيابة عن أطراف أخرى . والبيوع تأخذ صورا مختلفة منها البيع النقدي والبيع الاجل وبيع المرابحة (شراء المواد الخام أو البضائع أو الآلات وبيعها بربح متفق عليه) ، كما يشتمل على الدخول في مشاركة الغير .

ان جميع الانشطة تتم وفقا لمبادىء وتعاليم الشريعة الاسلامية المبنية على غير أساس الربا سواء في صورة فوائد أو أي صورة أخرى .

٣ – السياسات المحاسبية الهامة

أ – العرف المحاسبي

(١) أعدت هذه البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية .

(٢) ان الموجودات التي يحتفظ بها بيت التمويل الكويتي بصفة الوكالة أو الامانة لا تعتبر من موجوداته وعليه لم يجر ادراجها في البيانات المالية .

ب – العملات الاجنبية

يجرى قيد المعاملات بالعملات الاجنبية بالدينار الكويتي وفقا لاسعار التحويل التقريبية السائدة بتاريخ المعاملة كما تحول الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية بتاريخ الميزانية العمومية الى الدينار الكويتي وفقا لاسعار التحويل السائدة في نهاية السنة وقد أدرجت جميع فروقات الأرباح والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن الايرادات .

جـ – الاستهلاك والاطفاء

لا يحتسب استهلاك على تكلفة الاراضي ، أما تكلفة المباني والآلات والمعدات الأخرى فتستهلك بأقساط سنوية متساوية على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها اعتبارا من تاريخ شرائها .

ان الموجودات الانتاجية المدرجة ضمن الاستثمارات الأخرى يتم اطفاؤها بأقساط متساوية على مدى ثلاث سنوات .

د – استثمارات متاجرة في عقارات

أظهرت الاستثمارات بسعر التكلفة وتقدير مجلس الادارة لسعر السوق أيهما أقل على أساس اجمالي قيمة الاستثمارات وذلك بعد أخذ المخصصات العادية والطارئة في ظل الظروف الحالية .

هـ البضاعة

تقوم البضاعة بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل بعد احتساب مخصص لقاء الانخفاض في قيمة أي بنود متقادمة أو بطيئة الحركة . وتحتسب التكلفة على أساس تكلفة الوحدة الفعلية بالنسبة للسيارات وعلى أساس الوارد أولا منصرف أولا بالنسبة للبضاعة الأخرى .

و – احتساب الأرباح

١) عمليات البيع نقدا وبالاجل والمرابحة والسلم

عملا بمبادىء الشريعة الاسلامية تؤخذ جميع الأرباح أو الخسائر بتاريخ اتمام أركان البيع وشروطه (أي عند تراضي البائع والمشتري على الثمن حتى ولو كان تسليم البضاعة أو سداد الثمن مؤجلا الى تاريخ لاحق) . ولا يؤجل منها أي مبلغ .

٢) الشركات الزميلة والتابعة

يؤخذ الايراد الناتج من الشركات الزميلة والتابعة عند تسلم مقسوم الأرباح ، بينما يتم تكوين مخصص مقابل الخسائر المتحققة في نهاية السنة المالية .

٣) عمليات المشاركة

يحتسب الايراد الناتج من الاستثمارات في عمليات المشاركة عند نهاية عمليات المشاركة ، بينما يعمل مخصص مقابل أية خسائر متوقعة في نهاية السنة المالية .

ز – **مدينـون**

ان المبالغ المدينة المستحقة من العملاء قد أدرجت تحت البنود الملائمة في الميزانية العمومية بعد خصم مخصص عام للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها .

ان المدينين متوسطي الأجل هي تلك الديون التي تستحق بعد ١٢ شهرا أو أكثر من تاريخ الميزانية العمومية .

حـ – **مكافأة انهاء الخدمة للموظفين**

تحتسب مكافأة انهاء الخدمة للموظفين حسب مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ الميزانية العمومية وذلك وفقا لاحكام قانون العمل الكويتي .

٤ – مدينو معاملات المرابحة للتجارة الخارجية – مؤسسات مالية اسلامية

تمت معاملات المرابحة عبر مؤسسات مالية اسلامية تقوم بها وكالة عن بيت التمويل الكويتي لغرض تمويل الانشطة التجارية في بعض البلدان الاسلامية .

٥ – مدينون ومدفوعات مقدما

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
تمويل للاعتمادات المستندية وعقود المرابحة	٢٨ر٢٨٧ر٤٢٧	٢٦ر٦٧٦ر٣٥٤
مدينو معاملات المرابحة – مؤسسات مالية دولية	٩١ر١١١ر٠٨٨	٥٦ر٧٥١ر٦٨١
مدينون تجاريون	٦٩ر٢٧٦ر٨٥٥	٧٤ر٥٠٣ر٨٨١
مدينون آخرون	٣ر٦١٤ر٠٠٣	٥ر٦٢٤ر٢٥٧
مصاريف مدفوعة مقدما	٤٨٨ر١٤٨	٤٤٤ر٦١٤
	١٩٢ر٧٧٧ر٥٢١	١٦٤ر٠٠٠ر٧٨٧
ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٥ر٨٣٨ر٠٢٠	٥ر٥٣٢ر٥٥٨
	١٨٦ر٩٣٩ر٥٠١	١٥٨ر٤٦٨ر٢٢٩

بضمن المدينين التجاريين مبلغ ٥٢ر٥٠٩ر٢٨٦ دينار كويتي (١٩٨٣ – ٦٤ر٦١٠ر٦٣٩ دينار كويتي) مستحق عن مبيعات عقار وأراضي . وفي معظم الحالات لا يجري تحويل سندات الملكية الخاصة بالعقارات المباعة بأسماء المشترين قبل تسلم المبلغ المستحق بالكامل .

٦ – استثمارات متاجرة في عقارات

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
قسائم استثمارية	١٥٢ر٧٩١ر٧٠٢	١٣٠ر٧٩٧ر٩٤٧
قسائم تجارية	٢٣ر٩٧٧ر٧٣٤	١٣ر٥٨٤ر١٥٨
قسائم مخازن	١١ر١٦٨ر٤١٩	١٠ر٦٢٧ر٣٥٢
مباني	٦٨ر٢٦٣ر٧٠٥	٦٨ر٥٠٤ر٣٩٥
قسائم سكنية	٧٩ر٢٧٩ر٠٨٩	٧٠ر٥٦٢ر٢٩٧
أراضي تحت التنظيم	١٠٩ر١٢٢ر٨٥٩	١١٣ر٥٥٨ر٨١٠
	٤٤٤ر٦٠٣ر٥٠٨	٤٠٧ر٦٣٤ر٩٥٩
ناقصا : مخصص لقاء هبوط في القيمة	٦ر٤٣٥ر٥٩١	٢ر٣٢٥ر٢١٤
	٤٣٨ر١٦٧ر٩١٧	٤٠٥ر٣٠٩ر٧٤٥

٧ – بضـاعـة

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
سـيارات	١ر٣٣٥ر٢٠٥	٨٣٦ر٢٣٧
مواد مرابحـة	٤١٠ر١٨٨	٤٨٨ر٥٤٣
مواد غذائيـة	١٢٩ر٢٦٦	١٢٨ر٥١٣
قطع غيـار	٤٢ر١٢٩	٥٠ر٣٠٥
بضـاعة في الطـريق	٨٤ر٥١٧	–
	٢ر٠٠١ر٣٠٥	**١ر٥٠٣ر٥٩٨**

٨ – مدينون موسطو الأجـل

بضمن البند أعلاه مبلغ ٦ر٨٣٤ر٢٧٦ دينار كويتي (١٩٨٣ – ٢٣ر٥٥٩ر٠٢٠ دينار كويتي) يستحق عن مبيعات عقارات وفي معظم الحالات لا يتم تحويل سندات الملكية الخاصة بالعقارات المباعة بأسماء المشترين قبل تسلم المبلغ المستحق بالكامل .

٩ – استثمارات أخـرى

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
استثمارات في عقارات خارج الكويت	١٢ر٧٠٤ر٠٠٠	١١ر٦٠٢ر٠٠٠
شركات زميـلة	٣ر١٠٦ر٧٧٠	٢ر٢٨٣ر٦٠٠
شركات تابعـة		
اسـتثمارات	١ر١٦٠ر٥٢٤	١ر١٦٠ر٥٢٤
قـرض	١ر٠٠٠ر٠٠٠	–
حساب جـاري	٩٧٠ر٩٧٧	٩٠٢ر٢٢٥
ناقصا : مخصص خسـائر	(١ر٨٧٨ر٠٤٢)	(٦٦٠ر٥٢٤)
	١ر٢٥٣ر٤٥٩	**١ر٤٠٢ر٢٢٥**
موجودات انتاجيـة	**١ر٤٠٩ر١٤٣**	**٧٩٨ر٠١٣**
ناقصا : الاسـتهلاك	**(٢٠٥ر٤٣١)**	–
	١ر٢٠٣ر٧١٢	**٧٩٨ر٠١٣**
شراكة محاصة في أنشطة تجـارية	٤٣٣ر٠٥٣	١ر٢٦٩ر٩٧٧
ناقصا : مخـصص	(١١٢ر٠٠٠)	(١١٢ر٠٠٠)
	٣٢١ر٠٥٣	١ر١٥٧ر٩٧٧
	١٨ر٥٨٨ر٩٩٤	١٧ر٢٤٣ر٨١٥

إن الشركات الزميلة هي مؤسسات اسلامية مسجلة خارج الكويت وتتراوح حصة بيت التمويل الكويتي في رأس مال هذه المؤسسات ما بين ٠٢ر٪ و ٢٠٪ .

تمثل الاستثمارات في شركة تابعة ١٠٠٪ (١٩٨٣ – ١٠٠٪) من الأسهم في شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة) .

لم تدمج البيانات المالية للشركة التابعة مع البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي للأسباب التالية :

أ – اختلاف نشاط الشركة التابعة عن نشاط بيت التمويل الكويتي .

ب – عدم توافر البيانات المالية للشركة التابعة لسنة ١٩٨٤ حتى تاريخ اعداد هذه البيانات المالية .

جـ – إن صافي الموجودات في الشركة التابعة ليس كبيراً مقارنة مع البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي وأن عدم ادماج البيانات المالية للشركة التابعة ليس له أثر جوهري على البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي .

١٠– أعمـــال انشائية قيـد التنفيـذ

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
مشروع المثنى	٢٤٫٥٥٦٫٣٣٢	١١٫٨٦٩٫٥٧٧
مشروعـات أخـرى	١٣٫٣٢٥٫٣٦٧	١٫٣٧٣٫٦٣٣
	٣٧٫٨٨١٫٦٩٩	**١٣٫٢٤٣٫٢١٠**

ان مشروع المثنى الاستثماري هو ملك خاص لمساهمي بيت التمويل الكويتي ش.م.ك حيث يتم تمويل انشاء هذا المشروع من السيولة المتوفرة من الحسابات الجارية .

١١– عقار وآلات ومعـدات

يقدر العمر الانتاجي للموجودات (عقار وآلات ومعدات) لغرض احتساب الاستهلاك على النحو التالي :

مبـاني	٧	سنوات
عقـارات مستأجرة	٢٠	سـنة
أثـاث وتركيبـات	٣	سـنوات
آلات ومعـدات	٣	سـنوات
سـيارات	٣	سـنوات

	أرض ومبـاني مشيدة عليها دينار كويتي	أعمال انشائية قيد التنفيذ للمقر الرئيسي دينار كويتي	عقـارات مستأجرة دينار كويتي	أثـاث وتركيبـات دينار كويتي	آلات ومعدات وسـيارات دينار كويتي	المجمـوع دينار كويتي
التكلفـة						
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	٣٫٩٧٨٫٠٠٠	٢٫٥٤٧٫٨٧٨	٢٠٩٫٩٣٣	٧٨٩٫٣٨٢	١٫٠٦٠٫٨٤٧	٨٫٥٨٦٫٠٤٠
للاضافات خلال السنة	٨٠٠٫٠٠٠	٢٫١٥٥٫٢١٢	١٦٥٫٤٤٠	١٨١٫٨٣٣	٥٣٤٫٧٨٦	٣٫٨٣٧٫٢٧١
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤	**٤٫٧٧٨٫٠٠٠**	**٤٫٧٠٣٫٠٩٠**	**٣٧٥٫٣٧٣**	**٩٧١٫٢١٥**	**١٫٥٩٥٫٦٣٣**	**١٢٫٤٢٣٫٣١١**
الاسـتهلاك						
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	–	–	٢١٫٤٠٦	٥٠٨٫٢٩٥	٧٤٨٫٣٨٠	١٫٢٧٨٫٠٨١
للسـنة	٢٢٫٥٠٠	–	١٤٫٦٠٨	٢١٨٫٣٢٠	٣٠٨٫٩٥٥	٥٦٤٫٣٨٣
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤	**٢٢٫٥٠٠**	**–**	**٣٦٫٠١٤**	**٧٢٦٫٦١٥**	**١٫٠٥٧٫٣٣٥**	**١٫٨٤٢٫٤٦٤**
صافي المبـالغ الدفترية						
في ٣١ ديسـمبر ١٩٨٤	٤٫٧٥٥٫٥٠٠	٤٫٧٠٣٫٠٩٠	٣٣٩٫٣٥٩	٢٤٤٫٦٠٠	٥٣٨٫٢٩٨	١٠٫٥٨٠٫٨٤٧
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	**٣٫٩٧٨٫٠٠٠**	**٢٫٥٤٧٫٨٧٨**	**١٨٨٫٥٢٧**	**٢٨١٫٠٨٧**	**٣١٢٫٤٦٧**	**٧٫٣٠٧٫٩٥٩**

إن مشروع المقر الرئيسي والأرض المقام عليها هي ملك خاص لمساهمي بيت التمويل الكويتي ش.م.ك. حيث يتم تمويل انشاء هذا المشروع من السيولة المتوفرة من الحسابات الجارية .

١٢- حسابات جـارية

ان الحسابات الجارية الدائنة هي ودائع تحت الطلب لا يستحق العميل عليها أي ربح ولا يتحمل أية خسارة . ويلتزم بيت التمويل الكويتي دائما بدفع كامل الرصيد عند الطلب . كما يأذن العميل لبيت التمويل الكويتي بالتصرف في حسابه الجاري الدائن بالأوجه التي يراها مجلس الادارة .

١٣ -حسابات الاستثمار المطلقة

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
حسابات التوفير الاستثمارية	٣٨٣ر١١٧ر٨٦٧	٣٣٢ر٧٥٠ر٦٤٠
ودائع استثمار محددة الأجل	١ر٠٧٥ر٦٩٣	٤ر٣٥٤ر٣٧٩
ودائع استثمار مستمرة	٢٥٧ر٦٨٠ر١٧٥	٢٨١ر٠٨١ر٣٨٢
	٦٤١ر٨٧٣ر٧٣٥	**٦١٨ر١٨٦ر٤٠١**

إن ودائع الاستثمار محددة الأجل هي لمدة سنة واحدة وودائع استثمار مستمرة هي لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً ما لم يخطر العميل رغبته بعدم التجديد بثلاثة أشهر من استحقاقها . وفي جميع الحالات تشارك حسابات الاستثمار المطلقة في الأرباح أو الخسائر وبالنسب التي يعلنها مجلس الإدارة . بناء على النتائج المحققة في نهاية السنة المالية .

١٤- دائنون ومصاريف مستحقة

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
دائنون تجاريون	١٥ر٩٧٩ر١٢٩	٢٧ر٩٨٢ر٩٨٤
دائنون آخرون	٣٢ر٩٨٥ر٧٥٥	–
مصاريف مستحقة	١ر٨١٦ر٥٩٣	١ر٦٠٧ر٠١٨
	٥٠ر٧٨١ر٤٧٧	**٢٩ر٥٩٠ر٠٠٢**

١٥- مخصص غير عـادي للطوارىء

عملاً بأحكام المادة ٥٦ من النظام الأساسي قرر مجلس الادارة تكوين مخصص غير عادي للطوارىء .

١٦- رأس المال المساهم به

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
رأس المال المصرح به ١٨ر٧٥٠ر٠٠٠ سهم		
قيمة كل منهم دينار كويتي واحد	١٨ر٧٥٠ر٠٠٠	١٨ر٧٥٠ر٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١٨ر٧٠١ر٢٧٤ سهم		
قيمة كل منهم دينار كويتي واحد	١٨ر٧٠١ر٢٧٤	١٨ر٧٠١ر٢٧٤

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ كان هناك ٤٨ر٧٢٦ سهماً نتجت عن عدم الاكتتاب في زيادة رأس المال عام ١٩٨٢ .

١٧- الاحتيـاطي القـانوني

	١٩٨٤	١٩٨٣
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	١٣ر٦٧٨ر٦٩١	١٢ر٧٩٠ر٩٧٦
المحول هذه السنة	–	٨٨٧ر٧١٥
الرصيد في نهاية السنة	**١٣ر٦٧٨ر٦٩١**	**١٣ر٦٧٨ر٦٩١**

ان علاوة الاصدار (٤ر٣٢٨ر٠٥٤ دينار كويتي) غير قابلة للتوزيع . أما الرصيد المتبقي فيجوز استخدامه لتوزيع أرباح على المساهمين لا تزيد عن ٥٪ من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح الصافية المتراكمة بتأمين هذا الحد .

١٨ – الاحتياطي العام

	١٩٨٤ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	٢ر٨٠٥ر٠٨٢	٤ر١٣٥ر٩٢٨
الزكاة المدفوعة خلال السنة	(٤١٠ر٢٦١)	(٥١٦ر٤٥٥)
حصة رأس المال في صافي الارباح	–	(٨١٤ر٣٩١)
الرصيد في نهاية السنة	٢ر٣٩٤ر٨٢١	٢ر٨٠٥ر٠٨٢

ليست هناك قيود على توزيع هذا الاحتياطي .

١٩ – التزامات طارئة

كانت هناك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ التزامات طارئة لقاء رأس مال غير مستدعي في شركات زميلة قدره ٨٠١ر٦٨٨ دينار كويتي (١٩٨٣ – ١ر٢٢١ر٨٥٥ دينار كويتي) .

٢٠ – التزامات رأسمالية

صادق مجلس الادارة على انفاق رأسمالي مستقبلي لم يدرج في هذه البيانات المالية يبلغ ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار كويتي (١٩٨٣ – ٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار كويتي) .

٢١ – أرقام المقارنة

جرى تعديل بعض أرقام المقارنة لعام ١٩٨٣ لتتفق مع تبويب بنود السنة الحالية .

فروع بيت التمويل الكويتي

١ - فرع الجهراء : الجهراء - خلف الجمعية التعاونية
تلفون : ٧٧٥٣٢٥ - ٧٧٥٣٢٦ - ٧٧٥٣٢٧

٢ - فرع الرقة : الرقة - جمعية الرقة التعاونية
تلفون : ٩٤١٥٨٢ - ٩٤١٥٨٣ - ٩٤١٥٨٤

٣ - فرع الشرق : الشرق - دوار العاقول - بناية عبد الرحمن الرافعي
تلفون : ٤٢٦٥١١ - ٤٢٦٥٣٦ - ٤٢٦٥١٤

٤ - فرع الفحيحيل : الفحيحيل - شارع الدبوس - بناية عبد الله جاسم الدبوس
تلفون : ٩١١٩٠٤ - ٩١٣٤٠٠ - ٩١١٩٩٧

٥ - فرع الفروانية : الفروانية - الطريق الدائري السادس بجوار الهيئة العامة للاسكان
تلفون : ٧٤٦٠٥٣ - ٧٤٦٠٥٤ - ٧٤٦٠٥٧

٦ - فرع فيلكا : فيلكا - مقابل مركز شباب فيلكا بناية أحمد ربيع محمد
تلفون : ٧٩٠٢٦٧ - ٧٩٠٢٦٩ - ٧٩١٨٠٥ - ٧٩١٨٠٩

٧ - فرع الفيحاء : الفيحاء - جمعية الفيحاء التعاونية
تلفون : ٢٥٢٠١٧٤ - ٢٥٢٠١٧٥ - ٢٥٢٠١٧٦ - ٢٥٢٠١٦٨

٨ - فرع السالمية : السالمية - جمعية السالمية التعاونية
تلفون : ٥٦٢٤٣٥٠ - ٥٦٢٤٥٣٦ - ٥٦٢٤٩٥٨

٩ - فرع حولي : حولي - شارع بيروت - بناية مبارك الحساوي
تلفون : ٢٥٤٤١٤٣ - ٢٥٤٤١٦٢

١٠ - فرع مجمع الوزارات : مبنى مجمع الوزارات
تلفون : ٤٣٦٢٠٣ - ٤٣٩١٧٦